الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــة الديمقراطية الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالـــــــي والبحث العلمـــــي

جـــامعة الدكتور مولاي الطـــــاهر

كلية الحقوق و العلوم السياسية سعيدة

عنوان المذكرة

الحماية القانونية للغابات في التشريع الدولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام

إعداد الطالب:

-قميدي محمد أمين

تحت الأستاذ:

- قميدي محمد فوزي

لجنة المناقشة

أ. فليح كمال عبدالمجيد	أستاذ محاضر	جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة	رئيسا
أ. قميدي محمد فوزي	ستاذ محاضر	جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة	مشرفا
أ. حزاب نادية	أستاذة محاضرة	جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021 م

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا .

أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير و

الامتنان لأستاذي المشرف

الأستاذ

الدكتور "قميدي فوزي"

لتفضله الكريم بالإشراف على هذا العمل ، ولما قدمه لي طوال فترة الإعداد له من وقت وجهد والذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذا العمل. كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلوا قراءة ومناقشة هذا العمل رغم التزاماتهم العلمية فلهم منا خالص الشكر العرفان،

إهداء

إلى من أبصرت بهما طريق حياتي واستمديت منهما قوتي واعتزازي بذاتي الشامخة اللذان علماني معنى الإصرار وأن لا شيء مستحيل في الحياة مع قوة الإيمان والتخطيط السليم، إلى والديا أطال الله في عمرهما وإلى جميع المخلصين ممن كان لهم فضل في نجاحي من قريب أو بعيد.

ملخص البحث

أصبحت مسألة الحفاظ على الغابات و إدارتها اهتماما دوليا ومن ضمن الأولويات، و قد تجلى هذا الاهتمام بصورة واضحة في الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات، وفي هذا الصدد لقد شكّل مؤتمر ريو 1992 نقلة نوعية بتناوله المباشر و لأول مرة لقضية الغابات التي تعد من المسائل التي لم يسبق لها أن حظيت بتوافق الرؤى بين الدول فيما تعلق بقضية حمايتها و استغلالها كانعكاس لعلاقة حماية البيئة بالتنمية. تتعدد وظائف الغابات ما بين وظائف إيكولوجية تساهم في توازن النظام الايكولوجي العالمي، لما لها من علاقة تأثير و تأثر بباقي القضايا البيئية الراهنة كالتصحر، الجفاف، تدهور التنوع البيولوجي و الاحتباس الحراري، و وظائف اقتصادية ذات أبعاد تنموية لاقتصاد الدول و الشعوب المحلية. و تتمحور إشكالية موضوع بحثنا هذا في مدى كفاية حماية الغابات في القوانين الدولية و ضمان الحفاظ على استدامة الثروة الغابية أو الحاجة إلى إيجاد نظام قانوني خاص به

Résumé de la recherche

La question de la conservation et de la gestion des forêts est devenue une préoccupation internationale et parmi les priorités, et cet intérêt a été clairement démontré dans les accords et conférences internationales, et à cet égard, la Conférence de Rio de 1992 a constitué un saut qualitatif en abordant directement et pour la première temps à la question des forêts, qui est l'une des questions qui n'ont pas été précédées Qu'il y ait eu un consensus de visions entre les pays en ce qui concerne la question de sa protection et de son exploitation comme reflet de la relation entre la protection de l'environnement et le développement. Il existe de nombreuses fonctions des forêts entre les fonctions écologiques qui contribuent à l'équilibre de l'écosystème mondial, en raison de leur relation avec l'impact et d'être affectées par le reste des problèmes environnementaux actuels tels que la désertification, la sécheresse, la détérioration de la biodiversité et le réchauffement climatique, et fonctions économiques ayant des dimensions de développement pour l'économie des pays et des populations locales. Le sujet problématique de nos recherches porte sur l'adéquation de la protection des forêts dans les lois internationales et la garantie de la préservation de la durabilité de la richesse forestière ou la nécessité de créer un système juridique pour celle-ci.

Research Summary

The issue of forest conservation and management has become an international concern and among the priorities, and this interest has been clearly demonstrated in international agreements and conferences, and in this regard, the 1992 Rio Conference constituted a qualitative leap by addressing directly and for the first time to the issue of forests, which is one of the issues that have not been preceded That it had a consensus of visions between countries with regard to the issue of its protection and exploitation as a reflection of the relationship between environmental protection and development. There are many functions of forests between ecological functions that contribute to the balance of the global ecosystem, because of their relationship to the impact and being affected by the rest of the current environmental issues such as desertification, drought, biodiversity deterioration and global warming, and economic functions with development dimensions for the economy of countries and local peoples. The problematic subject of our research centers on the adequacy of forest protection in international laws and ensuring the preservation of the sustainability of forest wealth or the need to create a legal system for it.

مقدمة

يعد موضوع حماية البيئة من أهم الموضوعات المطروحة على بساط البحث في محاولة لإيجاد نظام قانوني موحد يحكم الجريمة البيئية خاصة في ظل تنامي الإجرام البيئي بالشكل الذي يهدد البيئة ذاتها وكل مكوناتها بما فيها الإنسان، وبما ان الغابة تعد جزءا لا يتجزأ من البيئة باعتبارها رئة الأرض الحقيقية التي تتنفس بها أرضنا وهي أحد أهم المصادر الطبيعية المتجددة التي تقوم بدورها الحيوي على أكمل وجه حيث تجعل بيئتنا الطبيعية أكثر ملائمة للعيش فيها، إنها تدعم سبل العيش وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني وزوالها يعد خسارة إيكولوجية لكل سكان الأرض، حيث تعتبر مرجعا أساسيا في حياة الإنسان، لما توفره من احتياجات إنسانية أساسية مثل الماء والغذاء والمأوى والدواء وحطب الوقود والأخشاب، وتوفر أيضا مدى واسع من الخدمات البيئية التي تتضمن حفظ التنوع البيولوجي، وحماية مجمعات المياه، وحماية التربة، والتخفيف من أثر التغير المناخي العالمي، ومقاومة التصحر.

تعتبر الغابات ذات أهمية من الناحية الاقتصادية، فهي تساهم مساهمة كبيرة في الاقتصادات الوطنية من خلال المبيعات المحلية والصادرات إلى الخارج للمنتجات الغابية كما يعتبر الحطب أهم مصدر للطاقة، فقد أشار تقرير منظمة الأغذية والزارعة إلى أن 27% من مصادر إمدادات الطاقة في إفريقيا مستمدة من الحطب[2] ، غير أن هذه الغابات وما توفره من منافع وطنية ودولية تختفي اليوم بمعدل 13 مليون هكتار سنويا وهو معدل يندر بالخطر، وذلك بسبب إتلافها والتقليص من حجمها سواء بفعل الإنسان كالحرائق، الرعي، القطع الممنوع، التعرية إلى جانب النشاط البشري الذي يزال يؤثر على البيئة . وأمام هذا الوضع تعالت الأصوات المنادية بضرورة المحافظة على الغابات وحمايتها من التدهور، فأصبحت الغابات وما يصيبها من تدهور موضوعا للدراسات والأبحاث العلمية والشغل الشاغل للباحثين والعلماء في مختلف المجالات بهدف الحد من هذا التدهور أو التقليل منه على الأقل. كما حظي موضوع الغابات بالاهتمام من قبل النظم القانونية المختلفة على المستوى العالمي.

دواعي اختيار البحث: أما الأسباب الموضوعية التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع، فتتمثل خاصة في الخطر الكبير الذي أصبح يهدد الثروة الغابية من شتى التصرفات السلبية، ومن ثم نشر الوعي القانوني المتمثل في ضرورة المحافظة على هذه الثروة الهامة وعدم المساس بها وذلك تحت طائلة تسليط عقوبات صارمة على المخالفين .

أهمية الدراسة: تتجسد أهمية موضوع الحماية القانونية للغابات في ظل الاتفاقية الدولية في رصد جل الاتفاقيات الدولية والمبادرات التي تهدف إلى حماية الغابات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدارسة إلى البحث على الأنظمة القانونية الدولية المتعلقة بحماية الغابات وحفظها وإدارتها، بالإضافة إلى إجراء تحليل للنصوص القانونية التي تتعلق بحماية الغابات. وبما أنه لكل عمل عقبات وصعوبات لا بد مصادفتها وهو ما ينطبق على هذه الدراسة تكمن في حداثة الموضوع، وما يتبعها من إشكالية نادرة المراجع المتعلقة به باللغة العربية فإنها تكاد تكون منعدمة، الأمر الذي دفعنا الاعتماد على المراجع باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى مشكلة ترجمة المصطلحات القانونية والعلمية عموما من الفرنسية إلى العربية .

الإشكالية: الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول واقع وفعالية النظام القانوني الدولي في المحافظة على الغابات وحظر الإضرار بها لاسيما في ظل غياب اتفاقية دولية لحمايتها وإدارتها واستدامتها .وما مدى إمكانية تنسيق الجهود الدولية من أجل الحفاظ على الغابات ومواردها الطبيعية .

المنهج المتبع: اعتمدنا لمعالجة هذه الإشكالية المنهج القانوني التحليلي أساسا من خلال حصرنا لكل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة فضلا عن الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي يبرز من خلال المفاهيم ذات الصلة بالموضوع كمفهوم الغابة، التنمية المستدامة، الضبط الغابي، والتي تساعد على فهم الموضوع بصورة أفضل.

ومن أجل ذلك ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين ، نتناول في الفصل الأول الغابة و ضرورة حمايتها من المخاطر وفي الفصل الثاني اليات القانونية لحماية الغابات.

الفصل الأول

الغابة و ضرورة حمايتها

من المخاطر

يعتبر الاهتمام بمشاكل البيئة وعلاقة الإنسان بمحيطه البيئي الذي يعيش فيه ويعمل فيه من الأمور الحديثة نسبيا على المستوى الدولي، وذلك لما عرفته البيئة من تدهور بسبب تعسف الإنسان في استغلال مواردها وثرواتها، ولكون الغابة تكتسي أهمية بالغة كعنصر بيئي دو بعد عالمي، أصبحت اليوم حمايتها ضرورة في أغلب دول العالم خاصة البلدان التي فيها غابات كثيرة وكثيفة، وهذا ما أسس انطباعا لدى المجتمع الدولي بأن حماية الغابات والمحافظة عليها يجب أن تكون أحد انشغالاته الهامة وقد تجلى ذلك عبر المؤتمرات والاتفاقيات الدولية .

وعليه سنسلط الضوء في هذا الفصل من خلال عرض الغابة وضرورة حمايتها من المخاطر(فصل أول)، ثم نتناول اليات القانونية لحماية الغابات(فصل ثاني).

الفصل الأول: الغابة وضرورة حمايتها من المخاطر

لقد شهد القرن العشرين يقظة دولية عارمة في مجال حماية الطبيعة خاصة حماية الغابات، ويدخل هذا فيما هو متفق عليه حاليا بحماية البيئة لأن مشاكل هذه الأخيرة وانعكاساتها تتجاوز الكثير من البلدان وبعض القارات أحيانا وهي بذلك قضايا كونية، يتطلب معالجتها بشكل جماعي، ولكون الغابات من أهم عناصر البيئة تكاثفت الجهود الدولية لحمايتها، ولهذا ارتأينا دراسة هذا الفصل في مبحثين تناولنا في المبحث الأول ماهية الغابات وفي المبحث الثاني الاهتمام الدولي بالغابات .

المبحث الأول: ماهية الغابات

الغابات هي ناحية هامة في حياة الإنسان، تجعل بيئتنا الطبيعية أكثر ملائمة للعيش فيها، إنها تدعم سبل العيش المحلية وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني، كما أنها تثري حياة الناس من خلال ما توفره من قيم ثقافية وترفيهية وجمالية، فالغابات هي من بين النظم البيئية الأكثر تنوعا واتساعا على وجه الأرض. وعليه، سنتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم الغابات (المطلب الأول)، وظائف الغابة(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الغابات

لقد شاع استخدام لفظ الغابة، حيث أصبحت مرتبطة بجميع مجالات الحياة، وذلك نظرا للدور الذي تؤديه، وباعتبار الغابات المحور الأساسي التي تدور حوله دارستنا ،ارتأينا التطرق إلى كل من التعريف بالغابات (الفرع الأول) ثم انواع الغابات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الغابات

إن كلمة الغابة التي تقابلها بالفرنسية" foret" مصطلح مستمد في اللاتينية من كلمة"foris" والتي تعني ما هو في الخارج، والتي اعتبرت دائما كعالم منعزل ،تم تقديم واقتراح العديد من التعريفات بشأنها من أطراف مختلفة، ويختلف التعريف باختلاف وجهات نظر واعتقادات ومصالح الأطراف، وكذلك تنوع الغابات والأنظمة الايكولوجية للغابات في العالم.

أولا: التعريف الفقهي

الغابة وفقا لمفهومها الفقهي هي عبارة عن "مجتمع بيولوجي من الأشجار والشجيرات والنباتات والحيوانات، تتعايش أو تتألف بصورة معتقدة مع البيئة التي تشمل التربة والمناخ وعلوم الفسيولوجي المرتبطة بالبيئة"[1].

وهناك من يعرفها بأنها "وحدة حياتية متوازنة ومتكاملة تحتوي على مجموعة من الأشجار والشجيرات والنباتات، كما تحتوي العديد من الحيوانات والحشرات المختلفة"[2].

وعرفت أيضا بأنها "تجمع نباتي تكون من صنف واحد أو عدة أصناف من الأشجار أو الشجيرات والنباتات العشبية في حالة نقية أو مختلطة بكثافة شجرية لا تقل عن 10% سواء كان هذا التجمع طبيعيا أم مزروعا"[3]. من خلال التعريفات السابقة نلاحظ أن كلها تكاد تكون متقاربة إن لم تكن متفقة على تعريف محدد للغابة.

---

[1]- محمد عبد الوهاب بدر الدين، "إدارة الغابات والمراعي،" الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية ،1995، ص

[2]- علي محمد حسين التلال، يونس محمد قاسم الآلوسي، "الغابات العامة"، الجزء الأول، هيئة المعاهدة الفنية، بغداد ، 1989 ص11.

[3]- علي بن عبد الله الشهري، "حرائق الغابات الأسباب وطرق المواجهة"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية 2010، ص 17.

ثانيا: تعريف الغابة وفق ميثاق الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي

عرف ميثاق الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي(UNFCCC)الغابة على النحو التالي: "أرض لا تقل مساحتها عن 5.0 إلى 1 هكتار يعلوها غطاء شجري تاجي أو ما يكافئ ذلك من مخزون أشجار تزيد نسبتها عن 10 إلى 30%، والتي لها احتمالية الوصول إلى علو قدره 2 إلى 5 متر عند النضج في الموقع. وقد تكون الغابة مشكلة من تكوينات حرجية مغلقة حيث تكون الأشجار والشجيرات من مختلف الأطوال مغطية لنسبة عالية من الأرض، وقد تكون غابة مفتوحة. والكائنات الطبيعية اليافعة وجميع المزروعات التي ستصل كثافة تغطيتها التاجية إلى نسبة 10 إلى 30%، أو علو من 2 إلى 5 متر تندرج تحت مسمى الغابة، وكذلك المساحات التي تشكل في الأساس جزءا من مساحة الغابة، ولكنها غير مشجرة مؤقتا إما نتيجة لتدخلات بشرية مثل الحصاد، أو لأسباب طبيعية، والتي يتوقع لها أن تتحول إلى غابة"[4].

ثالثا: تعريف الغابة وفق ميثاق الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي

البرنامج البيئي للأمم المتحدة في ميثاق حول التنوع البيولوجي(UNEP/CBD) أعطى أيضا التعريف المختصر التالي للغابات: "أرض تزيد مساحتها عن 0.5 هكتار بتغطية حرجية تغطي ما يزيد عن 10%، والتي في الأساس هي ليست خاضعة للاستخدام الزراعي أو لأي استخدام غير حرجي آخر. وفي حالة الغابات اليافعة، أو المناطق التي يكون فيها نمو الأشجار محكوم بالظروف المناخية، يجب أن تكون الأشجار قابلة للوصول إلى علو يبلغ 5 مم في الموقع، وملبية لمتطلبات التغطية الحرجية"[5].

---

[4]- مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية، الفصل الأول والثاني، الدليل الإرشادي حول "الرقابة على الغابات دليل للأجهزة العليا للرقابة "، ترجمة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية، الهاشمية ،2011/4/1، ص 17.

[5]- مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية، المرجع السابق، ص 18.

رابعا: تعريف الغابة وفق منظمة الأغذية والزارعة الدولية

تعرف منظمة الأغذية والزارعة الدولية(FAO) الغابات كمايلي : "الأرض الممتدة لما يزيد عن 0.5 هكتار بأشجار يزيد علوها عن 5 مترات، بتغطية شجرية تزيد عن 10%أو أشجار قابلة للوصول إلى هذا العلو في الموقع. ولا يشمل ذلك الأراضي الزراعية، أو الأراضي المستغلة في المناطق الحضرية"[6].

الفرع الثاني: انواع الغابات

أولا: الغابات المدارية

يضم هذا النوع من الغابات الاستوائية والمدارية الموسمية، وتشكل مساحة هذه الغابات أكثر من نصف مساحة العالم من الغابات وبالتالي فهي تضم أنواعا مختلفة من الغابات التي تنتشر في أماكن متفرقة من وسط وغرب أفريقيا، وجنوب شرقي آسيا، وشمال أمريكا الجنوبية، وشمال أستراليا، وأمريكا الوسطى ،على أشكال متعددة، منها غابات المانجروف في أقاليم المستنقعات وغابات أخرى على ضفاف الأنهار في مناطق السافانا بالإضافة إلى الغابات البستانية التي تنتشر في السهول والأودية.

و يرتبط توزيعها بنطاقات المناخ الاستوائي باستثناء هضبة شرق أفريقيا، وتتواجد كذلك في حوض كونغو والكاميرون التي تضم أهم الغابات الأفريقية[7]، كما أنها تنتشر في شرق أفريقيا كما في تنزانيا والسودان[8].

وتتكون هذه الغابات من الأشجار الطويلة التي يبلغ طولها 60 مترا، وتتميز بالسيقان المستقيمة، وتتميز أوارق الأشجار فيها بأنها سميكة، وجلدية الملمس وعريضة الشكل، ويمنحها الجو الدافئ الرطب المطير بأن تكون دائمة الخضرة على مدار العام، كما تحتوي على العديد من الحيوانات المختلفة والطيور[9].

---

[7]- عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، " جغرافية القارة الإفريقية وجزرها "، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ،2000، ص 99.

[8]- نفس المرجع، ص 100.

وأخيرا تعتبر الغابات المدارية الأكثر انتشارا على سطح الأرض وأكثرها تنوعا وثراءا باحتوائها العديد من الأشجار التي تتميز بصلابتها وقوتها مثل الأينوس[10].

ثانيا: الغابات المخروطية

تشغل أكبر مساحة غابية على سطح الأرض، بحوالي 38% من المساحة الإجمالية للغابة في العالم، وتمتد على شكل حزام متصل في أوراسيا (حوالي 7000 كلم) وكذا في كندا(5000 كلم)، وتختلف الغابات المخروطية عن الغابات المدارية سالفة الذكر في انتشار النوع الواحد على مساحات شاسعة كالصنوبر والشربين.

تتميز أشجار الغابات المخروطية بطولها واستقامتها حيث يتراوح علوها ما بين 25 و35 متر في المتوسط، كما تتميز بشكلها المخروطي وأو راقها الرفيعة على هيئة إبر طويلة أي إنها إبرية الأوراق وثمارها مخروطية الشكل، وتمتاز أخشابها بأنها من النوع اللين الذي يزداد عليه الطلب في الأسواق العالمية، لكونه يدخل في صناعات كثيرة ومختلفة[11].

ينتشر هذا النوع من الغابات في مساحات متفرقة بقارة أمريكا الشمالية، وتتوزع باقي المساحات في جهات متفرقة من الكرة الأرضية، بعضها في نصفها الشمالي والبعض الآخر في نصفها الجنوبي، من أهم أنواعها الصنوبر والشربين والسرو والأرز والشوح[12].

كما ينتشر هذا النوع كذلك في الوطن العربي وفي منطقة حوض البحر المتوسط وفي البيئات الرطبة وشبه الرطبة، وعلاوة على ذلك، تشغل الأشجار المخروطية أجزاء الغابات بالنطاق المعتدل البارد، لكونها تستطيع أن تتحمل الانخفاض الكبير في درجة الحرارة خلال الفصل البارد، فتضل مسام إبرها مغلقة طيلة هذا الفصل الذي لا يلائم نموها .

---

[9]- حسام الدين جاد الرب، " جغرافية أفريقيا وحوض النيل "، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة ،2005 ص 80.

[10]محمد خميس الزوكه، " الجغرافية الاقتصادية للعالم "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2004، ص 124.

[11]- علي أحمد هارون، المرجع السابق، ص 381.

[12]- محمد خميس زوكه، المرجع السابق، ص 26 و27.

ثالثا: الغابات النفضية

توجد الغابات النفضية[13] في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وإلى الجنوب من النطاق السابق الذي توجد فيه الغابات المخروطية، وتشمل هذه الغابات 15% من مساحة الغابات الموجودة في العالم، وبالتالي فإنها تشمل مساحات محدودة في غرب ووسط أوروبا بالإضافة إلى وجودها في مساحات محدودة في بعض دول العالم، كما تنتشر في أمريكا شرق نهر المسيسبي، وجنوب كندا.

تتميز الأشجار فيها بأنها عريضة الأوراق ومسطحة، حيث تتشكل الغابات النفضية التي تقع في شمال الكرة الأرضية من شجر البلوط، وأما الغابات النفضية في جنوب الكرة الأرضية تتشكل من شجر الزان، كما ينتشر في أ راضي هذه الغابات الشجيرات المختلفة مثل البندق، والقرانيا، والأزهار، ويغلب على مناخ هذه الغابات بالصيف الدافئ والرطب، والشتاء البارد. وأمام التقدم العلمي والتطور الصناعي وازدياد عدد السكان تم إزالة مساحات واسعة منها، وحلت محلها زارعة القمح والشعير والبنجر وبعض الفواكه[14]، ونظرا لكون أشجار الغابات النفضية قليلة التنوع والاختلاط بعضها ببعض، يسهل استغلالها اقتصاديا[15].

المطلب الثاني: وظائف الغابة

تلعب الغابة دوار مهما في حياة الإنسان نظرا لفوائدها التي لا تحصى، وقد منحت إليها وظيفة ثلاثية وهي الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.

الفرع الأول: الوظيفة الاقتصادية

الغابة هي مصدر للمواد الأولية، لما توفره من احتياجات إنسانية أساسية مثل الحطب الذي يعد أهم مصدر للطاقة منذ اكتشاف الإنسان النار، فقد استعمله للتدفئة وأدخله كمادة للحرافة، فكثير من الدول المتطورة لا زالت تعتمد على الخشب في بناء المنازل وتجهيزها ككندا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة

---

[13]أطلق على هذه الغابات تسمية النفضية لأنها تنفض أوراقها في فصل الشتاء بسبب شدة انخفاض درجة الحرارة .

[14]- علي أحمد هارون، المرجع السابق، ص 382.

[15]- عبد الكريم بالحسن محمد الزوي، "الحماية الجنائية للغابات"، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة التخصص العالي)الماجستير(، قسم القانون الجنائي، كلية القانون، جامعة قاريونس، الجماهيرية العربية الليبية ،2010 ص 20.

إلى اعتبار الغابة مصدر لمواد الصيدلة والاستطباب بحيث تدعم النباتات الطبية العديد من الشركات المنتجة للمنتجات الطبية ومستحضرات التجميل.

كما تسهم الغابة مساهمة كبيرة في الاقتصادات الوطنية من خلال المبيعات المحلية والصادرات إلى الخارج للمنتجات الغابية، ففي عام 2003 بلغ حجم التجارة الدولية في الخشب المنشور ولب الورق وألواح الخشب ما يقارب 150 بليون دولار أمريكي، أو ما يزيد عن 2 %من التجارة العالمية ، وفي العديد من الدول النامية، تساهم الشركات المعتمدة على الغابات في توفير ما لا يقل عن ثلث مجموع الوظائف الريفية غير الزراعية، وتوليد دخل من مبيعات الخشب، وإثراء الشركات الخاصة، والمجتمعات الريفية[16].

ثانيا: الوظيفة الاجتماعية

تلعب الغابة دوار مهما في حياة سكان الغابات، فهي تسهم في تحسين نوعية الحياة كما لا تشكل الغابات للسكان الأصليين لها مصدرا رئيسيا للغداء والماء فحسب، بل أكثر من ذلك بكثير، إذ تعتبر الغابات أيضا موطنهم الروحي الذي لا يمكن فصله عن هويتهم الثقافية وبالتالي يكون دافعا لهم لعدم نزوحهم نحوى المدن، إضافة إلى مساهمة الغابة في الاستقرار النفسي والراحة النفسية فهي مكان يجد فيه سكان المدن الراحة والطمأنينة بعيدا عن الصخب والضجيج الذي تعج به المدينة .

الفرع الثالث: الوظيفة الإيكولوجية

تلعب الغابات دورا مهما في البيئة والتنمية باعتبارها مصدرا لثاني أكسيد الكربون CO_2 وكمصدر رئيسي للتنوع البيولوجي والموارد الوراثية، بما في ذلك الحياة البرية ، وبالمثل تؤثر الغابات على الرياح ودرجة الحرارة والرطوبة والتربة والمياه، وغالبا ما نكتشف هذا الإجراء بمجرد إزالتها وتخريب جميع وظائفها الأساسية التي تعود بالنفع على الإنسان.

كما تعزز الغابات الدورة الأساسية للمياه والأكسجين والكربون والنيتروجين، فمياه الأمطار التي تسقط على الأراضي المغطاة بالغابات تميل إلى التربة بدلا من التسرب بشكل كبير وبالتالي يتم التقليل من التآكل

---

[16] علي أحمد هارون، المرجع السابق، ص 231.

[1] - محمد خميس زوكه، المرجع السابق، ص 65.

[2] - مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية ،المرجع السابق، ص 7

والفيضانات ويكون لطبقات المياه الجوفية كميات كبيرة من المياه علاوة على ذلك فهي توفر بيئة طبيعية وملائمة للحياة البرية بضمانها لهم السلام والغذاء.

وعليه فإن للغابة دور كبير في مقاومة التصحر، والتخفيف من أثار التغير المناخي العالمي الذي يعد مشكلة العصر، وبنفس المستوى من الأهمية، فهي توفر مجموعة من الخدمات البيئية الضرورية لبقاء الكوكب والاستدامة البيئية.

المبحث الثاني: الاهتمام الدولي بالغابات

اللمحة العامة عن المؤسسات الدولية ذات الصلة بحفظ وحماية وإدارة الغابات التي كانت قائمة قبل عام 1992، تكشف أن الغابات لا تحظى باهتمام بالغ من جانب المجتمع الدولي. وتبقى قضية ثانوية في المعاهدات البيئية الدولية.

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول قضايا الغابات العالمية وأثرها بين الشمال والجنوب، وفي المطلب الثاني التقدم المحدود في الحماية القانونية للغابات قبل ريو .

المطلب الأول: قضايا الغابات العالمية وأثرها بين الشمال والجنوب

قبل معالجة مسألة حماية الغابات من خلال القانون البيئي الدولي وتطوير القانون الدولي للغابات فضلا عن آثاره على العلاقات بين الشمال والجنوب فمن المهم أن نبدأ بعرض موجز تاريخي قانوني وسياسي لهذه العلاقات وستساعد هذه الخطوة على تحسين فهم الانقسام البيئي الدولي والأسباب التي أدت إلى اختفاء الغابات في جميع أنحاء العالم على مدى العقود الماضية، وتطوير المعايير الدولية لحماية الغابة. وسندعم هذا العرض ببعض الأمثلة تخص قطع الغابات على الصعيد الدولي، لتوضيح الأسباب والتحديات الحالية والمستقبلية. لذا سيتاح لنا التطرق إلى الجوانب التاريخية التي مرة بها الغابات في حمايتها وذلك في الفرع الأول ،والآثار المترتبة على العلاقات بين الشمال والجنوب في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الجوانب التاريخية للغابات

إن اهتمام المجتمع الدولي بالبيئة والغابات يتطور عبر عدة مراحل، ويتبع فترات مختلفة من تاريخ العالم. فبعض الفترات أكثر إثارة للاهتمام بالنسبة للبحوث التي أجريت لأنها تسمح بفهم أفضل للمشكلة المرتبطة بفقدان الغابات، وستسلط الضوء على حقيقة أن حماية الغابات وإدارتها المستدامة لا تزال مجالا غير متطور من القانون الدولي.

ابتداء من السبعينات 1970 تم الاعتراف بمشكلة ندرة الموارد الطبيعية والأضرار الناجمة عن إنتاج النفايات وانبعاث الملوثات باعتبارها خطر يهدد الحياة على كوكب الأرض .وفقا للمعلومات العلمية والسياسية التي تنشرها المنظمات الدولية، فان زيادة العديد من الغازات البشرية المنشئة في الغلاف الحيوي تسبب مشاكل بيئية خطيرة وتساهم في ارتفاع درجة حرارة مناخ الأرض. ومع ذلك لا تزال الدول المتقدمة تواصل ممارستها الملوثة ولا تطبق جميع تدابير مكافحة التلوث، بينما هي أكبر منتج للغازات الملوثة و كان من الضروري الحفاظ على الغابات التي لا تزال قائمة على كوكب الأرض لأن لديها قدرة هائلة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون CO_2 والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري[17].

مع سقوط جدار برلين، تميزت سنة الثمانينات بانتصار الرأس مالية على الاشتراكية وتم تعزيز النموذج الرأس مالي على النطاق العالمي، ومع ذلك وبعد الحرب الباردة، كشف التقسيم الجيوسياسي الاقتصادي عن قضايا الغابات الجديدة المرتبطة بأوروبا الشرقية والعلاقات بين الشمال والجنوب.

وبالتالي فإن هذه العوامل تعمل على انقسام بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول المتخلفة. ومع ذلك من المهم أن نتذكر أن كل هذه الانقسامات تتبن الآن نموذج السوق الحرة

[17]- محمد خميس زوكه، المرجع السابق، ص 132

في العالم والذي تمت ترقيته من قبل مجموعة من البلدان، وتعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية التي يقوم عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية[18].

فالأزمة البيئية لا تؤثر فقط على التلوث، وإنما تشهد أيضا ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك موارد الغابات، التي أصبحت سببا ليس فقط للصراعات ومحاولات تنفيذ سياسات جديدة بتقاسم وإدارة الموارد الطبيعية، ولكن أيضا من الأزمات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية.

في هذا السياق الجديد أصبحت الأزمة الايكولوجية قضية سياسية دولية. بعد سقوط جدار برلين قد حشد جزء من المجتمع العلمي خاصة بالاتفاق مع حكومات بلدان الشمال لصياغة مفاهيم جديدة للتنمية والمعايير الدولية، مثل: التنمية البيئية والتنمية الذاتية وأخيرا التنمية المستدامة من أجل ضمان النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. وهذا المجتمع العلمي هو مرجع قادر على التعبير نظريا عن أفكار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتوفيق بين الطرق للحفاظ على النمو الاقتصادي في أنماط ملكية الموارد الطبيعية التي تمارس تاريخيا في البلدان المتقدمة. كما أنها قادرة على إنشاء عدة أشكال لتنظيم العمل والاستيلاء على الطبيعة وإدارة الموارد البيئية، خاصة في بلدان الجنوب مع النظم الايكولوجية الغنية التي تثير المصالح السياسية والاقتصادية لمختلف القوى المهيمنة عالميا.

[18]- كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة يحرر السوق العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، الموقع في 20 أكتوبر 1947 من قبل 23 الدول الأطراف ودخل حيز النفاذ في 01 جانفي 1948 وفي عام 1994 أنشئت منظمة التجارة العالمية .

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على العلاقات بين الشمال والجنوب

ظلت المحميات الطبيعية غير معترف بها لفترة طويلة من قبل عامة الناس، سواء في بلدان الجنوب أو في الشمال. مع أن فكرة إنشاء المحميات الطبيعية المحمية قديمة وأن بعض المنظمات الدولية تعتبرها منفعة عامة عالمية. ويتسم تطوير السياسات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئات الطبيعية بتحديد أفضل مناطق الحماية، والتي تعرف أيضا ب "البيئات الإيكولوجية."

مصطلح "بيئات إيكولوجية" جديد نسبيا على الساحة الدولية ويتوافق مع التقسيم البيئي الدولي بين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي، التي يتم تحديدها في مناطق الغابات الرئيسية، على سبيل المثال: الغابات الشمالية والغابات المطيرة الأمازونية، الكونغولية والاندونيسية. وقد اعتبرت المنظمات الدولية هذه المناطق هي البيئات الرئيسية للخدمات الإيكولوجية الحيوية لحماية احتياطات المياه العذبة والتنوع البيولوجي في وقت واحد، وهي أيضا مخزونات من الموارد المعدنية. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تمتص ثاني أكسيد الكربون وقد جدبت انتباه البلدان الشمالية إلى أهمية الحفاظ عليها، وقاموا بتأهيل هذه الأخيرة كمناطق التقسيم البيئي الدولي.

توضح حالة الأمازون كيف يمكن للمنطقة أن تطلع بوظائف مختلفة وأن يكون لها عدة معاني ،بالاتفاق مع الوضع السياسي والاقتصادي الدولي .فالأمازون لديها تكوين مركز كبير للصناعات الزراعية وتجهيز الموارد المعدنية، ولكن في الثمانينات(1980) كانت تعتبر على الساحة الدولية كمحمية بيئية، مما يدل على أن العوامل الحاسمة للديناميات الاجتماعية والاقتصادية في هذه المنطقة تتجاوز الحدود الجيوسياسية (الحدود الجغرافية السياسية) للبلدان المعنية. في السابق كانت الأمازون تستخدم من قبل الشركات التي تسببت في ارتفاع مستوى التلوث، ولاسيما عن طريق مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية واستخدام الألمنيوم.

كما تجدر الإشارة إلى أن المشاكل المتصلة بحماية الغابات في السياق الدولي ترتبط بتصنيع الأنشطة الحرجية التي تستغل الغابات بشكل مفرط. في البلدان المتقدمة، يؤدي الإنتاج والاستهلاك المفرط ونفايات الوقود إلى غضب واحتجاج الجماعات البيئية والمنظمات الدولية لحماية البيئة. وفي هذا السياق، هناك ميل إلى المطالبة بفرض قيود على استغلال الموارد الحرجية في بلدان الجنوب، بهدف ضمان حماية الغابات ومواردها الأساسية للبشرية. هذا التقسيم الإيكولوجي الدولي للمناطق البيئية هام بالنسبة إلى ثلاثة جوانب من العلاقات بين الشمال والجنوب:

يؤكد الجانب الأول على أن التقسيم الإيكولوجي الدولي للمناطق البيئية يهدف إلى تعزيز الكوكب والطبيعة والنظم الإيكولوجية برمتها. وفي هذا السياق تعتبر المنظمات الدولية خاصة المناطق الطبيعية الموجودة في البلدان الجنوبية، التي لديها أكبر نظم إيكولوجية غابية تأوي كميات هائلة من الموارد الطبيعية، باعتبارها تراث الخدمات البيئية.

أما الجانب الثاني فيتعلق بتبعية بلدان الجنوب اتجاه بلدان الشمال[19]. فظروف التبعية الاقتصادية لدول الجنوب جعلت هويتها ومناطقها تتطور بطريقة محددة. ويحدث هذا التطور حول النخب العلمية والسياسية الوطنية في هذه الحالة، غالبا ما ترتبط المصالح الوطنية المهيمنة بمصالح بلدان الهيمنة في الشمال. ونتيجة لذلك فإن تصميم عناصر حماية البيئة يوضع عادة تحت سلطة الدول المتقدمة.

أما الجانب الثالث، وربما الأهم، فهو تعيين المناطق الطبيعية التي تشكل التقسيم الإيكولوجي الدولي. ويشير هذا التعيين إلى دور بلدان الشمال التي كانت أثناء الثورة الصناعية

---

[19] -Lele SHARACHCHANDRA, « Sustainable Development : A Critical Review », World Development Alexandria (US), vol. 19, n.° 6, 1991, p. 607-.126

[1] -Michael REDCLIFT, « Sustainable Development : Exploring the contradiction », London/New York Rontledge, 1989, p. 221.

من أكبر مستهلكي الموارد الطبيعية. وبوجود وجهة النظر هذه، اجتمعت الدول المتقدمة والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة من أجل تحديد المناطق الطبيعية الهامة وبالتالي تحديد التقسيم البيئي الدولي.

وقد عززت بلدان الشمال الاعتماد الاقتصادي للجنوب من خلال السياسات الدولية ولاسيما تلك التي تؤثر على البيئات الإيكولوجية ولا تزال البلدان المتقدمة في وضع يمكنها من تحديد أهم البيئات وذلك باستخدام على سبيل المثال مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري. وحتى اليوم فإن الخطب والمخاوف المتعلقة بتغير المناخ تؤيد صيانة النظم الإيكولوجية للغابات من خلال وظيفتها في دورة الكربون ونظام توزيع المياه. وعلاوة على ذلك لتعويض هدر الموارد الطبيعية والتلوث تسعى بلدان الشمال إلى حماية التنوع البيولوجي ومخزونات المياه العذبة. كما تسعى أيضا إلى الحفاظ على مناطق الغابات الاستوائية في البلدان الجنوبية التي لها مناطق بيئية دولية محجوزة .ويتم التعبير عن السياسات البيئية التي وضعتها المنظمات الدولية والحكومات من خلال الإجراءات المتخذة من أجل حماية النظم الإيكولوجية للغابات الاستوائية. على سبيل المثال تم إنشاء المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية في عام 1983 واعتمد أعضاؤها على اتفاق للأخشاب الاستوائية)اتفاقية الأخشاب المدرية(في عام 1994. التقسيم الإيكولوجي الدولي له جانب إيجابي آخر .ويمكن أن ينظر إليه باعتباره تقسيم ضروري للإجراءات التي ينبغي اتخاذها من قبل المجتمع الدولي وعلماءه من أجل تقييم الوضع الحقيقي لمخزون الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وتقديم مقترحات لاتخاذ إجراءات لحل المشاكل المكتشفة. ومع ذلك، يمكن ملاحظة واقع آخر في هذا التقسيم البيئي للغابات: الدول المتقدمة لم تغير بالفعل أنماطها المهيمنة على الإنتاج والاستهلاك.

والاستمرار في تنفيذ سلسلة من الإجراءات والمسؤوليات التي تساعد على حماية مصالحها الخاصة أكثر من تلك الغابات.

كما يرى أن المشاكل التي تسعى التنمية المستدامة إلى حلها تهدف إلى فهم الأوضاع البيئية والسعي للتغلب عليها، وكذلك التغلب على التناقض بين البيئة والتنمية الاقتصادية نتيجة للنظام الرأس مالي الذي يركز على الإنتاج والاستهلاك.

كما أنه قبل عام 1992، لم تكن هناك مخاوف دولية بشأن تأسيس شركات الألمنيوم الشمالية داخل غابات الأمازون. ولذلك كان هناك تكوين لمنطقة الأمازون وفقا للوضع الدولي، دون التشكيك في العمليات الاقتصادية السابقة. وبفضل هذا التقسيم الدولي قام البنك الدولي بتحفيز وتمويل إنشاء مشروع استخراج معادن الحديد. كما شجع على تركيب شركات الألمنيوم والطاقة الكهرومائية، مثل سد "توكوروي" ولذلك فمن السهل أن نرى التناقض بين الأهداف المتعاقبة التي وضعتها هذه الهيئات في هذا المشروع والتي استفادت من الاستثمارات الدولية.

[1] - أنظر المنظمة الدولية للأخشاب المدرية ،1986. مركز المنظمات الدولية، كان مسؤولا عن تنفيذ إصدار الانترنت .
منشور على الموقع: http://www.itto.or.jp/live/PageDisplayHandler?pageId=20225، تاريخ الإطلاع 2022/05/05.

[2] - اتفاق الأخشاب المدارية لعام1994

المطلب الثاني: التقدم المحدود في الحماية القانونية للغابات قبل مؤتمر ريو

دون إنكار مصلحة الغابات أو واقعها كموضوع للحماية والإدارة المستدامة قبل مؤتمر ريو، لا بد من الاعتراف بأن المعاهدات الدولية لا تتجاهل تماما حماية الموارد الطبيعية وموائل هذا النوع. وفي الواقع، ركزت الموجة الأولى من تدخلات المجتمع الدولي على حفظ

لطبيعة (الفرع الأول)، في حين أن الموجة الثانية من التدخلات تغطي على وجه التحديد مؤتمر ستوكهولم و اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي 1972 (الفرع الثاني). كما أن اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، ، والميثاق العالمي للطبيعة أيضا يهدفون لصالح تعزيز حماية الغابات (الفرع الثالث). وسنسلط الضوء على تقرير بورتلاند (الفرع الرابع) المؤتمر العالمي العاشر للغابات (الفرع الخامس) والمبادرات الدولية الأخرى مثل الاتفاقيات الإقليمية (الفرع السادس).

الفرع الأول: الحفاظ على الطبيعة

في نهاية القرن 19 تجلى الوعي بأهمية الطبيعة في الساحة الدولية بإتباع "الحماية المتكاملة للطبيعة". في 19 مارس1902، تم التوقيع على الاتفاقية الدولية الأولى التي تهدف إلى حماية الأنواع البرية ،واتفاقية باريس لحماية الطيور المفيدة للزارعة، من قبل 9 بلدان ولاتزال سارية المفعول. ويتعلق النص الدولي الأول بتركيز الاهتمام على حماية موائل الأنواع وبالتالي الغابات. ويؤكد عنوان هذه الاتفاقية على أن الجانب النفعي الوحيد من هذه الأنواع يهم المجتمع الدولي. ومع ذلك تسعى هذه الوثيقة إلى ضمان سلامة موائل أنواع معينة من الطيور التي تم إدراجها الآن في النصوص الدولية والوطنية الحديثة. وبناء على ذلك وكما يقول "أليكسندر كيس" فإن أحكام هذه الاتفاقية قد انقضت.

كما لم يكن هناك مؤتمر حتى عام 1923 فهو أول مؤتمر دولي بشأن حماية الطبيعة .كما تم التوقيع على اتفاقية حفظ النباتات والحيوانات الطبيعية في 08 نوفمبر 1933

التي تم تقديمها لأول مرة في نص المعاهدة، ومفاهيم "الأنواع المهددة بالانقراض" و"المحميات الطبيعية" و"الحدائق الوطنية". ومع ذلك فإنه مع إنشاء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، في فنتينبلو" Fontainebleau" في عام 1948، والذي يمكن أن يكون موجودا في الوقت المناسب لبداية التزام المجتمع الدولي لحماية الطبيعة بجميع ما تمثله وليس فقط لجوانبها النفعية.

كما تم تعزيز الاستغلال الرشيد والمتوازن للغابات من خلال الاتفاقيات الإقليمية، وقد دخلت الاتفاقية الإفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، المعروفة أيضا باسم اتفاقية الجزائر، التي اعتمدت في الجزائر العاصمة في 15 سبتمبر 1968 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ودخلت حيز التنفيذ في 16 جوان 1969. بعد تسجيل 40 توقيعا وإيداع 30 وثيقة تصديق على الاتفاقية. فهي تهتم بحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في إفريقيا وتلزم الأطراف بإدارة غاباتها والحفاظ عليها والسيطرة على خرق الأراضي والرعي الجائر (المادة 6). وتشير هذه الاتفاقية أيضا إلى أهمية اعتماد تدابير التقييم البيئي للمساعدة في حفظ وإدارة النباتات في موارد الحياة البرية والمياه والتربة.

استنادا إلى المبادئ العلمية والنظر في مصالح السكان المحليين. كما تتبنى مخططات علمية بشأن المحافظة والاستعمال والتهيئة للغابات آخذة بعين الاعتبار الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية وأهمية المساحات المغطاة بالأشجار، وتعمل أيضا على مراقبة الحرائق بالغابات واستغلال الغابات واستصلاح الأراضي والرعي المفرط من طرف الحيوانات الداجنة والوحشية.

الفرع الثاني: مؤتمر ستوكهولم واتفاقية اليونسكو للتراث العالمي 1972

شهد عام 1972 حدثين دوليين هامين لحماية البيئة، الحدث الأول يتمثل في أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في ستوكهولم عام 1972، والثاني في اعتماد اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي.

أولا: مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972

أمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقم مشاكلها، وبناء على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة بتاريخ 1968/12/03 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية، وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة الممتدة من 5 إلى 1972/06/16، ضم أكثر من 1400 مندوب من 113 دولة.

وأسفر هذا المؤتمر في التوقيع على إعلان الأمم المتحدة بشأن البيئة الإنسانية الملقب بإعلان ستوكهولم تحت شعار «فقط أرض واحدة"، وهو وثيقة تقليدية من القانون الناعم[20]. وقد أعطى دفعة هامة للعديد من موضوعات القانون الدولي ذات الصلة بالحفاظ على الطبيعة، كما أكد هذا الإعلان على أن الحق في بيئة نظيفة حق من حقوق الإنسان وأن لكل إنسان الحق في العيش في بيئة سليمة وأنه هو المسؤول عن حمايتها وتحسينها لصالح الأجيال القادمة[21]. ومع ذلك فإن قطاع الزارعة في قطاع الغابات لم يكن له أي أثر يذكر. وطوال هذه العملية أظهر المؤتمر سلطته التقديرية الملحوظة بشأن قضايا حفظ الغابات، حتى لو أعترف إعلان

[20]- "القانون الناعم يشمل الوثائق التي لا يمكن معارضتها مباشرة أمام المحاكم، ولكن مع ذلك لها تأثير على العلاقات الدولية، وفي نهاية المطاف على القانون الدولي.

[21]- إبراهيم محمد العناني، "البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية الدولية"، مجلة السياسة الدولية ،دار نشر ،العدد 110، مصر 1992، ص 117.

ستوكهولم بأنها تمثل أكبر نظم إيكولوجية وأكثرها تعقيدا واستدامة في جميع النظم الإيكولوجية (المبدأ الثاني والمبدأ الرابع)[22].

وفيما يتعلق بحماية الغابات فإن إعلان ستوكهولم لم يعالجها مباشرة، ولكن من منظور عالمي، الحفاظ يشمل النظام الإيكولوجي بصفة عامة. على سبيل المثال، المبدأ الثاني يسلط الضوء على ما يلي: "إن الموارد الطبيعية للأرض،...الهواء والماء والأرض والنباتات والحيوانات...، يجب الحفاظ عليها لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة من خلال التخطيط أو الإدارة،...". وبالإضافة إلى ذلك، يشير المبدأ الثالث إلى أهمية دعم قدرة الأرض على الاستمرار في إنتاج الموارد المتجددة واستعادتها وتحسينها كلما أمكن ذلك. ومن الجدير بالذكر أن في ستوكهولم كان انتباه المشاركين يركز على التلوث العابر للحدود بشكل رئيسي واستخدام الموارد غير المتجددة واستغلالها. غير أن هذه الوثيقة أكدت على ضرورة وضع سياسات سليمة لاستخدام الأراضي والغابات، ولاسيما من أجل استغلال الغابات المطيرة وإدارة الغابات الاستوائية.

أوصى إعلان ستوكهولم أيضا الدول على تعزيز البحوث الأساسية لتحقيق تخطيط أفضل لإدارة الموارد، مع التركيز على نهج متكامل ومنسق لإدارة البيئة (المبادئ 12-13-14). والهدف من ذلك هو تحديث المفاهيم من هذا النوع وتقييم التكاليف والفوائد المترتبة على الخدمات التي تقدمها الطبيعة.

كما دعا مؤتمر ستوكهولم أيضا إلى تعاون وكالات الأمم المتحدة لتطوير معارف جديدة تدمج القيم البيئية في سياق استخدام الأراضي وإدارة الغابات في السياق الوطني ورصد الغطاء الحرجي العالمي من خلال إنشاء نظام رصد ملائم للمراقبة في البلدان المعنية. ولابد من القول أنه في الإعلان، أكد المجتمع الدولي من جديد مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية، وبالتالي على

[22]- أنظر على وجه الخصوص حول هذا الموضوع تقرير الخلاصة جيو - 3، توقعات البيئة العالمية 3، المنظور في الماضي والحاضر والمستقبل، اليونيب ،2002، الفصل 1، ص 7-25.

الغابات (المبدأ 21). غير أنه يتعين على الدول استغلال مواردها دون التسبب في ضرر لبيئة دول أخرى.

وعلاوة على ذلك، تم تناول مسألة الغابات صراحة تحت عنوان "حفظ وإدارة الغابات "في خطة العمل الخاصة بالبيئة الإنسانية، المعتمدة في مؤتمر ستوكهولم. هذه الخطة، التي تتألف من 109 توصيات والمعروفة أيضا باسم برنامج رصد الأرض (خطة فيجي)، هي واحدة من النصوص الثلاثة المعتمدة في المؤتمر والاثنين الآخرين هما إعلان ستوكهولم وقرارات إنشاء هيئة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالبيئة، وإنشاء هيئة فرعية دائمة للبيئة.

وأخيرا، في وقت انعقاد مؤتمر ستوكهولم مكن التقدم الدولي من صياغة مفاهيم مثل التنمية الذاتية والتنمية الإيكولوجية" écodéveloppement" التي ظلت غير واضحة نسبيا ومن تم كان تنفيذها صعبا وبالإضافة إلى ذلك فإنها لم تفي تماما بأهداف المنظمات الدولية، أي تحسين الانضباط الحكومي في إدارة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ومراقبة تدمير الغابات. ومع ذلك، كان من الضروري أن يكون هناك تقارب بين حماية الغابات والنمو الاقتصادي بشكل أكثر انسجاما[23].

واليوم، فإن مبادئ وتوصيات مؤتمر ستوكهولم، التي تستهدف بصورة مباشرة وغير مباشرة الغابات لا تزال صالحة، ولكنها تنفد بطريقة مختلفة وذلك بسبب تضارب المصالح بين إدارة الغابات والحفاظ على البيئة.

ثانيا: اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي

في عام 1972 كان الحدث الثاني الهام لحماية البيئة هو اعتماد اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي، التي دخلت حيز النفاذ في 17 ديسمبر 1975، الموقعة في باريس بتاريخ 16 نوفمبر

---

[23] - المنظور في الماضي 3، توقعات البيئة العالمية 3 أنظر على وجه الخصوص حول هذا الموضوع تقرير الخلاصة جيو ، الفصل 31-42، ص2002والحاضر والمستقبل، اليونيب ،

1972، التي صادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 73-38 وانتخبت عضوا في لجنة التراث العالمي في السابع من نوفمبر سنة 2011، حيث أن هذه الاتفاقية ملزمة وعلى الرغم من أنها تحتوي على نطاق ثقافي وطبيعي، فقد سمحت بتصنيف وحماية 26 مليون هكتار من الغابات الاستوائية موزعة على 33 موقعا مدرجا في قائمة اليونسكو للتراث العالمي على سبيل المثال تم تعيين قطاعات غابية واسعة من جمهورية "كومي "وبحيرة "بايكل" كمواقع للت ارث العالمي من قبل اليونسكو مما أدى إلى وقف عمليات قطع الأشجار التجارية الرئيسية والتلوث الصناعي الذي تسبب بالفعل في تدهور كبير للغابات.

وبالرغم من ذلك لا تزال الدول تحتفظ بسيادتها على هذه المواقع وغاباتها .ومع ذلك فإن الدول تتعهد بحماية مواقع التراث العالمي وحفظها وفقا لمتطلبات اتفاقية اليونسكو لعام 1972، والتعاون عند الاقتضاء في مساعدة البلدان النامية على تحقيق هذه الأهداف[24].

الفرع الثالث: اتفاقية رامسار ، والميثاق العالمي للطبيعة والغابات

أولا اتفاقية رامسار: تعتبر اتفاقية رامسار للأراضي أو المناطق الرطبة أول اتفاقية عالمية في مجال البيئة وهي بمثابة إطار للتعاون الدولي والقومي للحفاظ والاستعمال العقلاني للأراضي الرطبة ومصادرها ،حيث جر ى اعتمادها في 2 فبراير 1971 في مدينة رامسار الإيرانية، كما يعبر الاسم الرسمي للمعاهدة وهو "الاتفاقية الخاصة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بصفتها موئلا للطيور المائية "عن تركيز المعاهدة في الأصل على المحافظة والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة التي توفر الموئل للطيور المائية، وعلى مر السنين وسعت المعاهدة نطاقها ليغطي كافة أبعاد المحافظة والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة على أساس أنها أنظمة إيكولوجية بالغة الأهمية للمحافظة على التنوع البيولوجي بشكل عام

[24]- أنظر على وجه الخصوص حول هذا الموضوع تقرير الخلاصة جيو - 3، توقعات البيئة العالمية 3، المنظور في الماضي والحاضر والمستقبل، اليونيب ،2002، الفصل 1، ص 47-49

ولرفاه المجتمعات الإنسانية ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 21 ديسمبر 1975[25]. وعلى الرغم من أنها ملزمة، إلا أنها تحمي الغابات بشكل غير مباشر، ولكنها تشكل إطار للإجراءات الوطنية والتعاون الدولي من أجل الحفظ والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة (الساحلية والداخلية) ومواردها ذات الأهمية الدولية بسبب وظائفها الإيكولوجية والاقتصادية والعلمية والثقافية والترفيهية. وهناك غابات أخرى محمية أيضا بموجب هذه الاتفاقية بما في ذلك أشجار المانجروف والمستنقعات والغابات السحلية، لأنها موطن العديد من أنواع الطيور المهاجرة المستخدمة في تكاثرها وتغذيتها. وعلى وجه الخصوص، يمكن القول أن اتفاقية رامسار هي أقدم اتفاقية شاملة تهتم بمعالجة مسألة حفظ الطبيعة.

ثانيا: الميثاق العالمي للطبيعة والغابات

في 28 أكتوبر 1982، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي لحفظ الطبيعة الذي أعده الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة. ثم هناك انتقال من منطق إدارة الموارد الطبيعية إلى مراعاة التنوع البيولوجي، وهذا يعني تنوع النظم الإيكولوجية والمجموعات التي تعيش في منظور التنمية المسؤولة لأنشطة الاستغلال التي تسمح بالتجديد المتجانس للموارد وبقائها على قيد الحياة. ويرتبط هذا الميثاق ارتباطا وثيقا بالغابات باعتبارها موطنا طبيعيا لمعظم الموارد البيولوجية، حيث أوصى بسبل إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية فضلا عن حفظ واستخدام أهداف التنوع البيولوجي، التي تنبأ بالتنمية المستدامة. وهو يتألف من 24 مادة تتناول عددا من المواضيع المتصلة بإدارة الغابات، مثل مبادئ احترام الطبيعة والنظم الإيكولوجية (المواد من 1 إلى 5)؛ مبادئ دمج حفظ الطبيعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (المواد من 6 إلى 13)، وأخيرا إدراج هذه المبادئ في تشريعات كل دولة. على الرغم من أن هذا الميثاق غير ملزم، إلا أنه اثر على صياغة اتفاقيات لاحقة مثل الاتفاقية

[25]- دليل لاتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة)رامسار، إيران ،1971(، غلاند_سويسرا، أمانة اتفاقية رامسار ،2006.

المتعلقة بالتنوع البيولوجي الموقعة في مؤتمر ريو في عام 1992. وعلى سبيل المثال، أدى مفهوم "الحفاظ على الطبيعة" من ميثاق الأمم المتحدة إلى ظهور عدد من الالتزامات مثل حماية الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة على المدى الطويل أو حماية النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها، وإنشاء المناطق المحمية.

الفرع الرابع: تقرير بورتلاند والغابات

في سنة 1987 نشرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"، ويعرف أيضا باسم "تقرير بورتلاند"، الذي يحدد المخاوف والمشاكل المشتركة فيما يتعلق بالجودة البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينظر المشاركون أيضا إلى نموذج التنمية المستدامة التي صيغة في تقرير بورتلاند باعتبارها اقتراحا حضاريا ومعياريا.

وقد وضع تقرير بورتلاند[26] الذي كان هدفه الرئيسي البحث عن وسائل علمية وسياسية لمعالجة مشاكل التنمية وأبعاده البيئية والاجتماعية، مفهوما جديدا للتنمية المستدامة. وأسفرت النتائج الواردة في هذا التقرير عن مؤتمر قمة الأرض وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية .وينبغي أن نتذكر أن مفهوم التنمية البيئية قد بدأ في ستوكهولم، وكان يعالج بالفعل موضوعات البيئة والتنمية، ولكنه لن يتم استخدامه من قبل المنظمات الدولية. غير أن قمة الأرض استندت أساسا إلى تقرير بورتلاند واستأنفت تأكيد مفهومها للتنمية المستدامة من أجل تقديم استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة والتوفيق بين المصالح التجارية والبيئية والاجتماعية.

عقب نشر هذا التقرير، شهد مفهوم التنمية المستدامة توسعا مؤسسيا وأكاديميا وإقليميا متواصلا وأصبح إطارا ومبدأ عمل يسترشد به في وضع العديد من السياسات العامة الوطنية والدولية. وقد فرض مفهوم التنمية المستدامة هذا، رغم اختلاف وجهات النظر، نموذجا للتنمية الاجتماعية العادلة يقوم على اقتصاد يحترم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

---

[26]- تقرير برونتلاند، نفس المرجع.

وفقا ل Oliver GODARD، تقرير بورتلاند يقترح تعريفا جيدا للتنمية: "إن الجنس البشري مجهز تجهي از جيدا لتحمل التنمية المستدامة، لتلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها". ووفقا له، فإن هذا التعريف هو أكثر ثراء لكثير مما يقال في كثير من الأحيان، حتى لو لم نجد كل ما نرغب فيه.

وعلاوة على ذلك، يؤكد GODARD على أن مبدأ الإنصاف داخل الأجيال وفيما بين الأجيال في مشروع التنمية المستدامة يقدم تنازلا سعى بين الحاضر والمستقبل. وأضاف أن اللجنة تعتمد على نهج متعاقبة لاتخاذ القرارات، خطوة خطوة، دون التظاهر، على سبيل المثال، تحقيق النمو الأمثل على المدى الطويل على مدى قرن أو قرنين، بشأن القضايا الرئيسية مثل المناخ والتنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بحماية الموائل والغابات، ينص تقرير بورتلاند على أنه من الضروري الاتفاق على ما سيتم عمله في السنوات العشرين المقبلة وعلى الشروط المقبولة التي يتعين نقلها إلى الأجيال المقبلة[27].

وقد أثار تقرير بورتلاند آراء متباينة بشأن الصلات القائمة بين التنمية المستدامة والبيئة. ووفقا لعدة منظمات بيئية، فإن تقرير بورتلاند هو عملية محدودة ومتوازنة في مجال السياسة البيئية، ولاسيما فيما يتعلق بالمناطق الإيكولوجية الرئيسية لكوكب الأرض والمناطق الحرجية التي يستخدمها قسم البيئة الدولية. ويتهمه نقاد آخرون بتعزيز التنمية المستدامة لاستغلال الموارد الطبيعية، دون تحديد تدابير هذا النوع من الاستغلال ولا أنواع المناطق التي يمكن استغلالها وتتعلق المخاوف بشكل أكثر تحديدا بالاستهلاك، والإمكانيات التي تتيحها الموارد الطبيعية على المدى الطويل ،والطريقة العامة نوعا ما لوصف هذا النوع من التنمية. وعليه، فإن تقرير بورتلاند ليس خطة لجميع المناطق البيئية.

[27]- تقرير بورتلاند، مستقبلنا المشترك، المرجع السابق.

العديد من المراقبين يصرون على أن تقرير بورتلاند لا يوافق النظريات البيئية الرئيسية مع منطق التنمية المستدامة بسبب تضارب المصالح بين مجموعات مختلفة من العلماء والحكومات .وهذا التضارب في المصالح يجعل من الصعب وضع معايير قانونية قابلة للتطبيق. وبالإضافة إلى ذلك لا يكفي المطالبة بالوحدة العالمية ومعالجة القضايا البيئية بطريقة جزئية، إذا كانت هناك مشاكل أخرى مجاورة ومتاخمة لها صلة بالعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تتجاوز الحدود.

يعرض نموذج التنمية المستدامة المطبق على الحفظ الغابات عناصر متناقضة. فمن ناحية، فإن الجهات المعنية بالتنمية المستدامة (علماء البيئة) تنكر عواقب عدم مسؤولية البشر والمخاطر المرتبطة بالوصول إلى حدود المحيط الحيوي. ووفقا ل Jérome FROMAGEAU، فإن تقرير بورتلاند قلق بالفعل في عام 1987 بشأن الاختفاء التدريجي للبيئات الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فإن "ال أرسماليين عديمي الضمير" يحفزون التقدم المفرط في الاقتصاد دون النظر إلى العواقب الضارة بالبيئة[28]. وبالإضافة إلى ذلك يشير تقرير بورتلاند إلى الحاجة إلى إصلاح مؤسسي وقانوني، يعالج بشكل عام، مع التركيز على ضرورة تطبيق التنمية المستدامة في السياسات والتشريعات والصكوك المتعلقة بالبيئة، وخاصة بالنظر إلى الآثار البيئية. كما يسلط التقرير الضوء على مصلحة الحفاظ على النظم الاجتماعية التقليدية التي تحترم المصالح المشتركة وتضمن ممارسة القانون التقليدي للغابات. باختصار يمكن للمرء أن يعتقد أن نظريات التنمية المستدامة تجعل من الممكن استهداف كل من الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية المسماة "التنمية الإيكولوجية ."ويعتقد Carlos MILANI et Chloé KERAGHEL أن تقرير بورتلاند يتعلق فقط بزيادة الثروة لإعادة التوزيع في المستقبل، مشيرا إلى أن الأسباب الاقتصادية ليست هي الوحيدة التي تبرر الحفاظ على الأنواع. غير أنه بالنسبة لأولئك الذين يطالبون بالمساءلة فإن القيمة الاقتصادية للمادة الوراثية

[28] -Pascal BENVENISTE, op. cit.

التي تحتوي عليها جميع الأنواع ينبغي أن يبرر إلى حد كبير الحفاظ عليها. وتدعم هذه الحجة من قبل منتوج الأنشطة الاقتصادية المرتبط بالحفاظ على الموارد الطبيعية، ولاسيما بالنسبة للصناعة الصيدلانية والطب والزارعة.

الفرع الخامس: المؤتمر العالمي العاشر للغابات

كان اجتماع المجموعة السابعة[29] المنعقد في جانفي سنة 1990 في ساو باولو "البرازيل "لحظة تاريخية في نظر المجتمع الدولي في مسألة حماية الغابات. وفي هذا الحدث، اقترحت المجموعة السابعة وضع صك قانوني جديد عنوانه "عناصر بروتوكول حفظ الغابات". وهذا الأخير، ليس مصمم كمعاهدة قائمة بذاتها، ولكن كبروتوكول مستقل يمثل جنين الاتفاقية المقبلة بشأن تغير المناخ. والهدف الرئيسي من هذا البروتوكول هو تنفيذ التدابير لمكافحة إزالة الغابات على نطاق واسع من كوكب الأرض، لأنها عاملا مشددا في ظاهرة الاحتباس الحراري. وعلى نحو غير متوقع، اقترحت ألمانيا والولايات المتحدة في أوت من نفس العام فكرة وضع اتفاقية دولية بشأن الغابات. وقد أيدت المجموعة السابعة هذه الفكرة، التي تحبذ اعتماد اتفاقية دولية بشأن حماية الغابات الطبيعية، ولاسيما الغابات الاستوائية.

وفي السنة الموالية جمع المؤتمر العالمي العاشر للغابات عدة وفود من جميع الأصول للدفاع عن الأفكار الجديدة حول موضوع حماية الغابات ولكنه فشل في إثبات نفسه كمرجع عالمي. واعتبر إعلان باريس بمثابة توافق آراء الخبراء يقلل من العواقب السياسية لبعض الأساليب التقنية المستخدمة. غير أن الدول التزمت "بالحد من جميع انبعاثات الملوثات التي تسبب انخفاضا في الغابات واحتواء انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بما في ذلك انبعاثات من مصادر الطاقة". و "العمل عل تحقيق التنمية المتجانسة للتجارة الدولية في

[29]- المجموعة السابعة: هي مجموعة نقاش وشراكة اقتصادية مكونة من سبع دول اشتهرت في عام 1975 .

المنتجات الحرجية، من خلال حظر القيود من جانب واحد، تتعارض مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية(GATT).

كما قدمت أمانة إعلان باريس عدة توصيات في إطار هذا المؤتمر. وعلى الرغم من ذلك إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لسنة 1992 لم يتناولها وقد أخذت هذه التوصيات بعين الاعتبار عند إعداد الفصل 11 "مكافحة إزالة الغابات" لجدول أعمال القرن21 من جانب اللجنة المسؤولة عن إعداده.

الفرع السادس: المبادرات وخطط العمل الإقليمية الأخر ى

أولا، معاهدة التعاون في منطقة الأمازون المؤرخة في 3 جويلية 1978 التي اعتمدت فيها الأطراف المتعاقدة هدف الحفاظ على التوازن الإيكولوجي في المنطقة من خلال الاستغلال المنطقي للحي وانات والنباتات (المادة 7). وتتكون منظمة معاهدة التعاون في الأمازون من ثمانية ولايات من أمريكا الجنوبية تشترك في غابة الأمازون المطيرة وهي: بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، إكوادور، غويانا، بيرو، سورينام، وفنزويلا[1]. هذا الاتفاق الإقليمي يذهب أبعد بكثير من العديد من النصوص الدولية لأن الدول المشاركة لها نفس الهدف، ألا وهو الحفاظ على غابات الأمازون وإدارة مواردها بطريقة عقلانية. وهذا يجعل من السهل إدارة تنسيق التدابير الخاصة بكل بلد من خلال اتفاق إقليمي.

وعلاوة على ذلك، يصبح رصد تنفيذ وتطبيق الاتفاق على الصعيد الإقليمي أسهل .كما أحرزت أيضا الدول الموقعة على هذه المعاهدة تقدما كبيرا فيما يتعلق بتعريف نهج وسياسات الأمازون وتعبئة شبكة واسعة من المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة، وقدر وضعت استراتيجيات للاستعمال الرشيد للمنطقة لصالح شعبها. وتراعي هذه الاستراتيجيات الدورات الطبيعية للتجديد وأنظمة بقاء النظم الإيكولوجية الهشة والمتنوعة في المنطقة. وتؤثر هذه المعاهدة على الإمكانيات الاقتصادية للتنوع البيولوجي في الأمازون وأكثر الوسائل فعالية لاستخدامه كشرط

أساسي لبقاء الأنواع الحيوانية والنباتية وتكاثرها. وأخي ار فإن المعايير والمؤشرات التي تتبعها الدول الأعضاء تشجعها على جمع وتحليل المزيد من البيانات، مما يسهل رصد وتطور التقدم المحرز وجها لوجه مع الإدارة المستدامة لغابات الأمازون، فضلا عن إجراء تقارير دورية عنها. ولهذه التدابير أيضا أثر إيجابي على الحد من الفقر، والأمن الغذائي للمجتمعات المحلية وحماية وإدارة غابة الأمازون.

في عام 1980، أجرت منظمة الأغذية والزارعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أول تقييم إحصائي عالمي لموارد الغابات الاستوائية. وقد قدر معدل إزالة الغابات من هذه الغابات بنحو 11,3 مليون هكتار في السنة[30]. مما يؤكد المخاوف التي أعرب عنها مؤتمر ستوكهولم بشأن معدل يندر بالخطر من فقدان الغابات على نطاق العالم. ومند ذلك الحين، استمر قطاع الغابات في تسجيل تخفيضات متتالية في الغطاء الحرجي على كوكب الأرض.

وتمارس النهج الأوسع نطاقا لإدارة الغابات، مثل الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية من قبل عدة منظمات. وقد اتبعت مبادرتان دوليتان رئيسيتان أول منشور لتقييم موارد الغابات الاستوائية لعام 1980 لمنظمة الأغذية والزارعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

أولا، في عام 1983 أنشئت المنظمة الدولية للأخشاب المدرية (ITTO) تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بهدف الجمع بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للأخشاب المدرية. وتعمل المنظمة الدولية للأخشاب المدرية على المشاريع وتتدخل من خلال لجان دائمة، بما في ذلك إعادة التشجير والصناعة و والتجارة.

[30] -Voir FAO/UNEP, Tropical Forest Resources, Forestry Paper n.° 30, Rome, Food and Agriculture Organization, Rom (Italy), 1982.

وعلى الرغم من أن هذا ليس هو القصد الأساسي، فقد أصبحت المنظمة الدولية للأخشاب المدرية منصة دولية هامة للقضايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات.

ثانيا، في عام 1985 أطلقت مبادرة خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية - TFAPTropical Forestry Action Plan كمبادرة مشتركة بين منظمة الأغذية والزارعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) PNUD(، والبنك الدولي، ومعهد الموارد العالمية) WRI(. وحدد البرنامج أربع مجالات للعمل ذات الأولوية: علم الحراجة مع استعمال الأراضي، والخشب والطاقة، وحفظ النظم الإيكولوجية للغابات المدرية والجوانب المؤسسية. وفي نهاية عام 1990، تلقت خطة عمل الغابات المدرية انتقادات كبيرة بشأن أساليب إدارة المشاريع. وتم تعديلها في عام 1995، لتصبح أكثر سيطرة من قبل الدول وتركز على تعزيز قدرات التخطيط لدى الحكومات. ثم أطلق عليه اسم برنامج العمل الوطني للغابات .

وأخيرا، قدمت تقييمات الموارد الحرجية التي أجرتها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية خلال هذه الفترة معلومات أساسية هامة ذات الصلة بالعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية)ريو 92(وأظهرت التدهور المستمر للنظم الإيكولوجية للغابات.

الفصل الثاني

الاليات القانونية لحماية الغابات

الفصل الثاني الاليات القانونية لحماية الغابات

إن تطور القانون الدولي للبيئة مند مؤتمر ريو، كشف عن اتجاهين: يتميز الاتجاه الأول بالاهتمام بالإدارة المستدامة للغابات، والاتجاه الثاني هو مراعاة حماية الغابات. وفي هذا الاتجاه أيضا تزايد تأثير القانون الدولي بشأن الغابات على القوانين الوطنية. وتشير هذه التطورات في قانون الغابات إلى مفهوم الاستدامة من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الاستخدام الواسع النطاق لأجهزة التخطيط. ونتيجة لذلك، تعتمد قوانين الغابات الحديثة على مفهوم الاستدامة، التي لها تأثير هام على هيكل واقتصاد النصوص القانونية الحديثة. ويؤثر تطبيق مبادئ وأدوات الإدارة المستدامة على تطوير القوانين ويولد تعميما للتدابير الرامية إلى مكافحة إزالة الغابات وإنشاء مناطق محمية ومكافحة الحرائق والآفات والتصحر.

وفي هذا الصدد سنتطرق لدراسة هذه التطورات الخاصة بحماية الغابات من خلال المبادرات القانونية التي جاءت أثناء مؤتمر ريو المبحث الأول، والمبادرات القانونية التي جاءت بعد مؤتمر ريو المبحث الثاني .

المبحث الأول: الاليات القانونية لحماية الغابات خلال مؤتمر ريو

خلال انعقاد مؤتمر ريو وضعت الدول ومنظمات حماية البيئة مشاريع اتفاقيات تخص الوسط الغابي، لتعزيز معايير حماية الغابات .

في هذه المرحلة ،عرف القانون الدولي للبيئي تطورا على الصعيد الدولي، أين أصبح بذلك القانون الغابي جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي للبيئة، كما عرف كذلك تطورا على المستوى الوطني نتيجة توسع المطالبات بحماية البيئة، وضرورة إدماج آليات الحماية ضمن النظام القانوني لكل دولة.

فكانت قمة الأرض الأولى بريو دي جانيرو، بمثابة تحول في الطريقة التي ينظر بها مستقبلا إلى قضايا التنمية والسياسات المحددة لها، فقد وافق زعماء العالم على جدول أعمال القرن 21 الذي يعتبر المخطط الرئيسي الموجه نحوى تحقيق تنمية مستديمة، وقد انعقد المؤتمر للبحث في إشكالية البيئة والتنمية، ومن هذا المنطلق قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين حيث تناولنا في المطلب الأول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وحماية الغابات أما المطلب الثاني فخصصناه للدراسة نتائج مؤتمر ريو.

المطلب الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وحماية الغابات

خلال هذا المطلب سنحاول تقديم نظرة موجزة حول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي يسمح بالفهم الجيد للرهانات حول إعلان الغابات ودور المنظمات غير الحكومية في تطوير حماية هذه الأخيرة والقانون الغابي العالمي، وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع وهي كالآتي: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية)الفرع الأول(، رهانات وعقبات مؤتمر ريو)الفرع الثاني(وأخي ار دور المنظمات غير الحكومية في حماية الغابات)الفرع الثالث.(

الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة

بفضل مبادرة البرازيل، كانت مدينة ريو دي جانيرو مقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي انعقد في الفترة من 3 إلى 14 جوان 1992. الذي يعرف أيضا بريو 92، قمة الأرض أو قمة ريو، حيث لفت الاجتماع أنظار البعثات الوطنية ل 175 دولة وكان أول مؤتمر دولي بهذا الحجم مند نهاية الحرب الباردة.

خلافا لمؤتمر ستوكهولم، نجح مؤتمر ريو في تعزيز التعاون بشأن النزاعات، غير أن الاختلافات بين دول الشمال والجنوب استمرت في التحضير للمؤتمر والنصوص المقدمة

للتوقيع من جانب الدول، تمكن التعاون من تفضيل المصالح العامة على الانشغالات الأخرى. حيث تتضمن الالتزامات الخاصة المعتمدة خلال هذا المؤتمر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية واتفاقيتين، إحداهما تخص تغير المناخ والأخرى حول التنوع البيولوجي. ووافق المؤتمر على إعلان آخر وبرنامج عمل آخر ذو طبيعة سياسية وهو بيان رسمي غير ملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة وجدول أعمال القرن 21. كما تعزز كل هذه الوثائق المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة، الذي يجمع بين تطلعات جميع الدول في التقدم الاقتصادي والمادي والحاجة إلى التنمية الاجتماعية والوعي البيئي. بالإضافة إلى ذلك، عرض الهدف العام للسلام والتنمية الاجتماعية المستدامة. كان ريو 92 ردا متأخرا للاقتراحات دول الجنوب المطروحة مند مؤتمر ستوكهولم[31].

بمناسبة هذا المؤتمر، تم قيادة العلاقات بين دول الجنوب والشمال بمجموعة من المبادئ المبتكرة، مثل "المسؤولية المشتركة، ولكن متباينة من جانب الدول"، "الملوث الدافع "و"المعايير المستدامة للإنتاج والاستهلاك". وقد اعتمد المجتمع الدولي أيضا مبادئ الضرر البيئي، وتقييم الأثر البيئي والمشاركة العامة الأساسية لتطوير قانون الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، مع اعتماد جدول أعمال القرن 21، أنشأ المؤتمر أهدافا محددة للتنمية المستدامة في مختلف القطاعات، وسلط الضوء على الحاجة إلى إيجاد موارد مالية جديدة وإضافية لوضع التنمية المستدامة على المستوى الدولي. وكان مؤتمر ريو جريء حيث سمح بمشاركة أكبر عدد للمنظمات غير الحكومية، التي بدأت في لعب الدور الرقابي وممارسة الضغط على الحكومات لتحقيق جدول أعمال القرن 21.

مع مؤتمر ريو، اتخذ القانون الدولي نقلة جديدة وهامة لصالح حماية البيئة، لاسيما من خلال الاعتراف بقيمته الأساسية وحق إنساني جديد مخصص للبيئة. ففي العديد من الدول كان هذا الأخير موضوع قوانين محددة لحماية وإدارة شاملة ومتكاملة، مما يعزز الأفقية للسياسة

[31] -Carlos MILANI et Chlowé KERAGHEL, « Les mouvements altermondialistes et la définition d'une problématique légitime sur le développement durable »

حول هذا الموضوع. قبل هذه المرحلة، كان القانون والسياسة البيئية ذات الطابع الإقطاعي، على الرغم من أنه في بعض النواحي لا يزال هذا النهج قائما وخاصة في القانون الدولي للغابات.

في عام 1992 تم إثراء القانون البيئي من خلال تطوير العلاقة بين المعارف التقنية والعلمية ولاسيما علم الأحياء وعلم البيئة، والكيمياء، إلخ...، حيث أصبح بإمكاننا اليوم ملاحظة وجود صلة وثيقة بين المعارف التقنية والعلمية وتطور القواعد والآليات القانونية لقانون البيئة.

الفرع الثاني: رهانات وعقبات مؤتمر ريو

إن إصلاحات الهيئات الدولية يتطلب إرادة سياسية وتوافقا في الآراء بين الدول الذي لا يتحقق إلا بعد مفاوضات صعبة طويلة المدى. ولم يستثنى ريو هذه القاعدة، لأنه تم عرض العديد من المسائل الحساسة بين دول الشمال ودول الجنوب. حيث تم التساؤل عن خمس محاور: السيادة الوطنية، التوازن بين البيئة والتنمية، الالت زامات التقنية بين الشمال والجنوب مسائل التمويل والتجارة العالمية للخشب الاستوائي وذلك الذي يخص الاتفاقيات حول التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي. في أرينا، من المهم فهم المشاكل التي يجب تسويتها للتفسير الجيد للديناميكية المعروضة خلال اعتماد الصكوك الممضاة في ريو.

النقطة الأولى لعرقلة المفاوضات تمثلت في مسألة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية. خلال مؤتمر ريو أبدت الدول الأطراف اهتماما كبي ار بهذه المسألة التي تخص في المقام الأول الموارد الطبيعية الوطنية[1] حيث تم التخلي عن فكرة التراث المشترك لفائدة الدول ذات السيادة، في الواقع، المبدأ 2 من إعلان ريو يؤكد من جديد أهمية مبدأ سيادة الدول على مواردها الغابية. وتظهر هذه المخاوف في مبادئ الإعلان المتعلق بالغابات)مثل المبدأين 1و2(.

قامت المجموعة 77 بقراءة جد متحفظة للمتطلبات التي أفصحت عنها الدول المتقدمة ولكن كانت هناك اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع خلال الجلسة.

عارضت الدول النامية مفهوم التراث العالمي المشترك للغابات وعن كل المراجع، في المناقشات الدولية، لإنشاء مبادئ توجيهية للإدارة المستدامة لهذه الأخيرة. في حال انكسار وحدة المجموعة 77 حول العديد من المسائل الخاصة، يكون التصويت بالإجماع حول الدفاع على السيادة الوطنية للوق وف ضد التدخل البيئي للدول المتقدمة على موارد البلدان النامية حيث قدمت العديد من الدول توصيات لنزع أي إشارة صريحة لمشاكل تهيئة الإقليم أو المنافسة بين الفلاحة والغابة لاستغلال الأراضي. وتم المطالبة بصيغة)الوطنية(لتأهيل العديد من وظائف الغابة، مثل)الآبار الوطنية للكربون(، ولكن لم يتم الاحتفاظ بهذه الصيغة.

كما تتعلق نقطة الخلاف الثانية بقضية التوازن بين البيئة والتنمية. على الرغم من أن التعاريف ليست هي الأكثر صعوبة من التفاوض خلال اتفاقية ريو، تم إرفاقها أو تصحيحها عن طريق فقرات تتضمن الوظائف الاقتصادية لمنتجات الغابات، حيث أن التركيبات تسببت في بعض التوترات. في الواقع، تخشى البلدان النامية أن حماية البيئة هي وسيلة لإنكار حقها في التنمية وبلورت موقفها بالإشارة إلى مسا ارت مشبوهة للبيئة من البلدان الصناعية.
وقد أعربت بعض الوفود، مثل الهند، حول مفهوم "الاستعمار الجديد"[32].

وقد تناولت نقطة الخلاف الثالثة توازن الالتزامات بين الشمال والجنوب، حيث أدت اقتراحات الدول المتقدمة فيما يخص الغابات الاستوائية إلى اختيار معايير غير ملائمة لهذه الأخيرة. وتم تأكيد هذا الخطأ في ملف دول المجموعة 77 على سبيل المثال: الصيغة المقترحة "جميع أنواع الغابات" أخفى بشدة عدم الراحة، لأن العديد من البلدان المتقدمة قد وجدوا صعوبة طوال المفاوضات في إخفاء أن الشيء الوحيد المهم بالنسبة لهم هو إمكانية أخد العينات من المنطقة

[32] - J. VOLGER et M. IMBER (eds), « The Environment and Iternational Relations », London, Routledge, p. 5976.

الاستوائية الرطبة. هذا ما فسر عناد الدول النامية في طلب توضيحات و التزامات فيما يخص الأولويات التي يتم منحها للمشاكل الغابية للبلدان المتقدمة، للتقليل من الأمطار الحمضية)أقل من 25% على الأقل في أوروبا(للمستوى المتوسط في المنطقة الاستوائية الرطبة)حوالي 40%(. رفض الدول المتقدمة لقبول هذه الأولويات التي تواجه موقفا حازما من البلدان النامية، لأنها تشكو من أن الحفاظ على الغابات يجب أن يمارس أساسا في الجنوب ولديهم انطباع بأن بلدان الشمال يردون السيطرة على الموارد الغابية في الجنوب لمصلحتهم الخاصة.

وتتعلق نقطة الخلاف الرابعة بالتمويل الذي يجب تقديمه للدول النامية لتمكينها من إدارة والحفاظ على غاباتها. في الواقع، كانت مسألة تجارة الأخشاب الاستوائية موضوع النقاشات بمناسبة النقاش حول الغابات. حيث ذكرت البلدان النامية البلدان المتقدمة بخطابها حول التضامن البيئي وقد طالبوا بدليل ملموس حول هذا التضامن من الناحية المالية، علاوة على ذلك، تم استخدام نقاش الدول المتقدمة فيما يخص تأميم المصاريف البيئية من قبل الدول النامية لطلب رفع أسعار الأخشاب الاستوائية. صعوبة النقاشات بشأن تمويل المبادرات والمؤسسات وكذلك النشاطات التجارية العالمية على مستوى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية قد غذى اتهامهم بالغش ضد الدول المتقدمة. في الختام، تم اتخاذ خطر مقاطعة الأخشاب الاستوائية من قبل الدول المتقدمة على محمل الجد، وخفف من احتياجات الدول النامية[33].

أخيرا، نقطة الاختلاف الأخيرة في ريو تهتم بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. صعوبة مناقشة هذه الاتفاقيات غذت الشك في العديد من الدول النامية، لرؤية محاولة الدول المتقدمة، عن طريق هذه الصكوك، الحصول على ما لم يتم التوصل إليه خلال المناقشات حول الغابات . وهكذا انهارت الإشارة إلى دور الغابات في الدورة العالمية للكربون أمام معارضة بعض الدول،

[33] -Simon DALBY, « Security Modernity, Ecology : The Dilemmas of Post-Cold War Security Discourse » Alternatives, vol. 17 (1), 1992, p. 95-.431

التي تمكنت من تخفيف أي إشارة صريحة من هذا النوع في اتفاقية تغير المناخ .بالنسبة للعديد من الدول النامية، فإن التفاوض بشأن هاتين الاتفاقيتين يشكل عيوب على مستوى "حدود الممارسة". كما يتأسفون لعدم ملائمة اللغة لصالح البيئة والتضامن العالمي التي أثارها سلوك الدول المتقدمة اتجاه هذه القضايا المتعارضة.

الفرع الثالث: موقف المنظمات غير الحكومية بشأن الغابات

شاركت أكثر من 7000 منظمة غير حكومية في مؤتمر ريو. خلال كل اجتماع للجنة التحضيرية، قدموا تحليلهم ومقترحاتهم للتحرير، وتوزيع النقاط الجيدة والسيئة للوفود الرسمية، عقدوا اجتماعات لمناقشة تنظيم وضغطات الناطقين باسم الدول المؤثرة . والمعتقدات الرئيسية الأربعة التي تبنتها المنظمات غير الحكومية في مجال الغابات المتعلقة بالدفاع الصارم عن الغابات الطبيعية الأخيرة ضد أي استغلال، وحماية التنوع البيولوجي للغابات ضد الممارسات الحرجية، وحماية حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في الغابات والحاجة لربط المجتمعات المحلية والعالم الترابطي بالقرارات المتعلقة بإدارة الغابات .

بالإضافة إلى ذلك، صوتت المنظمات غير الحكومية ضد تعزيز المراقبة الدولية لإدارة الغابات، وبذلك تأييدهم الضمني للمجموعة 77 لرفضها للاتفاقية الدولية.

المطلب الثاني: نتائج مؤتمر ريو

يعتبر مؤتمر ريو مرحلة للتحول الجدري في الموقف السياسي المنادي للسياسة البيئية الدولية نتيجة لعدة عوامل، منها الداخلية والتي تتمثل في تفاقم المشاكل البيئية الناجمة عن التلوث الصناعي وتدهور الأوساط الطبيعية وعليه خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت في بيان المبادئ المتعلقة بالغابات (الفرع الأول) إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والغابات (الفرع الثاني) بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة في ريو (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: بيان المبادئ المتعلقة بالغابات

إعلان المبادئ غير الملزمة قانونا، ولكن موثوق لتوافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، المعروفة أيضا "بمبادئ إدارة الغابات " يتضمن 15 مبدأ لدعم إدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة.

أولا: إعلان الغابات غير الملزم قانونا: هل هو طريق مسدود أو حل توفيقي؟

مما يؤسف له أن جميع النصوص القانونية التي كانت قائمة قبل مؤتمر ريو غير كافية لضمان حماية الغابات وحفظها وإدارتها المستدامة. في البداية، اقترحت فرنسا إعلانا سياسيا، اعتمد من قبل الدول في مؤتمر ريو، في عام 1992، حدد إطارا وجدولا زمنيا للتفاوض بشأن اتفاقية مستقبلة، مما غذى المناقشات عند تحرير الفصل 11 من جدول أعمال القرن 21 والذي يخص مكافحة إزالة الغابات. في الوقت نفسه ،اعتقد المدافعون عن البيئة أنه سيتم إبرام اتفاقية بشأن الغابات، ولكن تم نقد فرصة مناقشة المنتدى، وقرر المجتمع الدولي بدلا من ذلك اعتماد إعلان مبادئ غير ملزمة قانونا ولكن لها حجية قانونية من أجل توافق عالمي بشأن إدارة جميع الغابات وحفظها وتنميتها المستديمة. غير أن هذا الإعلان انتقد من ناحيتين، الناحية الشكلية حيث أن تسمية الإعلان أثارت اندهاش الفقهاء إذ أن عبارة "إعلان مبادئ غير ملزمة قانونا" عبارة زائدة لا معنى لها، لأن مصطلح الإعلان في حد ذاته يفسر على أنه يتضمن مبادئ وقواعد توجيهية غير ملزمة، ومن الناحية الموضوعية على أن هذا المبدأ مناقض لمبدأ سيادة الدول على مواردها الغابية. فإن اعتماد إعلان بدل اتفاقية خيب أمل المجموعات البيئية، الذين يأملون في التوصل إلى اتفاق ملزم ممضي.

فكرة التفاوض على الاتفاقية تم نقضها خاصة من قبل الدول بسبب الالتزامات الإجبارية التي تنجر عنها. وهذا ما يفسر التركيز على الطابع الطوعي من النص المعتمد في ريو. ويطبق الإعلان المبادئ لتوجيه إدارة تسيير الغابات، عن طريق وثيقة كلاسيكية للقانون المرن

(Soft Law) مع ذلك، يتم ذكر كل المشاكل الرئيسية للغابات، وحتى إن لم يتم معالجتها بطريقة ملائمة فان نص إعلان الغابات ليس مثالي.

وفقا ل Stéphane Doumbé- BILLE في ريو، كان النظام المتوقع في مجال التعاون الغابي تدويل قواعد الحماية للغابات نظرا لأهميتها بالنسبة للبشرية. مع ذلك ومن الناحية العملية، أصبح المستوى الإقليمي هو مستو ى التعاون الدولي في مجال الغابات حسب هذا الكاتب شكلت عملية التفاوض في ريو نازعا كبيرا فيما يخص مسائل الإدارة الحماية والمحافظة على الغابات. على سبيل المثال، زعم البعض أن حرية الوصول الناشئة عن نظام دولي تشكل تهديدا للغابات الاستوائية، في حين يرى البعض الآخر أنه من الضروري تحقيق التعاون الدولي.

اليوم، تم التنديد بإضعاف الطابع الرسمي القانوني للنظام الدولي لحماية الغابات من قبل العديد من المدافعين عن البيئة. كما أن عدم وجود قواعد دولية إلزامية في قطاع الغابات يظهر القضايا الهامة المحيطة بهذا الموضوع. وتبعا ل Stéphane Doumbé- BILLE السؤال الراهن هو ما إذا كان نطاق قضايا الغابات ينعكس في الحلول التي يدع إليها القانون البيئي الدولي. وأضاف أيضا إن الإطار الدولي المعني بالغابات، في بداية القرن الحادي والعشرين يقدم تباينات كثيرة: الأول هو بين حالة الغابات في العالم، التي هي مزعجة نوعا ما، والنظام الدولي الذي يشير فقط إلى "صدى مكتوما" لهذه الحالة؛ والثاني هو بين التحدي الدولي ممثلا في إدارة مشتركة للنظام الإيكولوجي للغابات، ضروري للتوازن الايكولوجي لكوكب الأرض بأكمله – اهتمامه بالبشرية – والطابع القومي، تقريبا قومي للسياسات الغابية للدول والثالث والأخير، يسلط الضوء على الموقع ،المستهدف والمحدد تماما في المناطق الاستوائية وشبه

لاستوائية من الفقدان المت زايد والمستمر لمساحات الغابات أو الغطاء الحرجي والتفاوت النسبي للمجتمع الدولي[34].

ثانيا: مبادئ الغابات: مجرد نية أو دافع للعمل؟

يعترف الإعلان المتعلق بالغابات بالدور الذي لا غنى عنه للغابات ويهدف إلى الإسهام في إدارتها على نحو سليم، مع مراعاة الوظائف والاستخدامات المتعددة للغابات مهما كان نوعها في التوازنات الإيكولوجية الهامة، على مستوى المناطق العظيمة من العالم والكوكب. كما يؤكد الإعلان على منتجات الغابة الأخرى غير الخشب وبرامج إعادة التشجير والتحريج

وعليه نص هذا الإعلان يعكس توافق آراء سياسي عالمي بشأن الحاجة إلى حماية الغابات. وأقر الإعلان أيضا بالدور الحاسم الذي تؤديه الغابات في التنمية المستدامة، كما أقره جدول أعمال القرن 21 في فصوله المتعلقة بالغابات ومن بين الإجراءات الأخرى المتخذة، دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الحكومات بمساعدة المنظمات الدولية إلى معايير ذات قيمة علمية مؤكدة، وكذلك تعليمات تخص التسيير الحماية والتنمية المستدامة لجميع الغابات.

بالإضافة إلى ذلك، عند وضع السياسات الوطنية، تجدر الإشارة إلى أن قطع الأشجار مرتبط بعوامل وطنية عديدة، وخير مثال على ذلك: غياب تعريف واضح لحق الملكية الذي يتضمن استعمال الغابات. كذلك أقر الإعلان بشأن الغابات في مبادئه 1(ب) ،7(أ) 9(ب) ،13(أ)، و14 أنه من المناسب لفت الانتباه للمنهجيات والمعايير المنسجمة التي جعلت من الموضوع اتفاقا على المستوى الدولي، حيث يمكن تطبيقه على المستوى الوطني ويشرع هذا الإعلان المناقشات العالمية التي تهدف إلى تحديد المبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة، التي قد تشكل

[34] - S.DOUMBE-BILLE, op.cit, p. 122.

عملا أساسيا مشتركا للطالبين وأصحاب رؤوس الأموال. يعتبر مبدأ المساواة بين الأجيال وفيما بين الأجيال مهم بشكل خاص لأنه يمتد إلى أبعد من مشروع التنمية المستدامة والاعتراف بأن الغابات يجب أن تدار بطريقة مستدامة بيئيا لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية والثقافية والروحية للأجيال الحالية والمستقبلية. تم ذكر هذه الرؤيا العامة لدور الغابات في تمهيد إعلان المبادئ أين تم عرض الغابات على أنها عناصر تجسد عمليات إيكولوجية معقدة وفريدة من نوعها، وتوفر الموارد اللازمة لاحتياجات البشرية في إطار احترام القيم الايكولوجية.

تسعى مبادئ الغابات إلى تعزيز التسيير الدائم للغابات، كما تقدم التوصيات المتعددة التي تهدف للعمل التي تم وضعها لزيادة التعاون الدولي والمساعدة المالية للبلدان النامية من أجل وضع ب ارمج المحافظة على الغابات الطبيعية، وعلاوة على ذلك، ما جاء في المبادئ 2 (د) ،5 (أ)و(ب) و12 (د) التي تعترف بالهوية، الثقافة، الحقوق وكذلك مشاكل السكان المحليين والأصليين الذي يعيشون في الغابات وكذلك قيم معارفهم التقليدية. والتشديد على ضرورة ضمان مشاركة الشعوب المعنية في القرارات المتعلقة بالغابات[35].

وعليه تم إدراج مبادئ إدارة الغابات المدعومة من قبل الإعلان في التشريعات الوطنية للعديد من الدول وكذلك في المخططات الحكومية الدولية.

ثالثا: نطاق وحدود مبادئ الغابات

الفكرة الجوهرية للإعلان بشأن الغابات هي المصطلح الإنجليزي (sustainability) المترجم إلى العربية في مصطلحات الأمم المتحدة بالاستدامة، وبعدها بمستدام، التنمية المستدامة والإدارة المستدامة. تم الإشارة إلى هذه الفكرة بشكل رسمي في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1983 برئاسة السيدة" Gro Harlem-

[35] - Maurice MORELL, « Un regard sur la foresterie à l'horizon 2050 », Unasylva, vol. 52, n° 204, janvier 2001 70, p. 70-.67

BRUNTLAND" رئيسة وزراء النرويج. في ميدان الغابات، يتعلق الأمر بتوسيع المفهوم التقني "للعائد المستدام"، في قطاع إنتاج الخشب لمجمل وظائف واستخدامات الغابات، المعتبر على أنه نظام إيكولوجي أو مجموعة من النظم الإيكولوجية. هذا ما يعني به إعلان باريس لمؤتمر الغابات العالمي العاشر بمصطلح "الإدارة المستدامة". في عام 1993 ترجم إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، توافق الآراء السياسي العالمي بشأن اختيار المصطلحات بالإبقاء على التنمية المستدامة للغابات وإدارتها. وعلاوة على ذلك، فإن صفة "دائم" لا تزال غامضة لأنها استعملت في العديد من المرات ولكن لم يتم تحديد أي تعريف وتطبيقاتها ليست صريحة[36].

أولا، لابد من التأكيد على أن الإعلان لا يشير إلى الغابة كجزء من "التراث العالمي ."بل على العكس من ذلك، يبقى الحق السيادي للدول في استغلال مواردها المبدأ السائد في الإعلان المتعلق بالغابات، على سبيل المثال، في صيغة هذا الإعلان: "للدول حق السيادي في استغلال مواردها الخاصة تبعا لسياستها البيئية" (المبدأ 1 (أ)(و"الدول لديها الحق السيادي وغير القابل للتصرف في أن تستفيد من أحراجها وتديرها وتنميها وفقا لحاجياتها" (المبدأ 2 (أ.)(ثانيا ،لابد من تسليط الضوء على بعض ثغرات نص إعلان الغابات، ولاسيما الصياغة الغامضة، لكونها محتشمة ومتباينة لأبعد الحدود، بالإضافة إلى ذلك، تم الإعراب فيه على التزامات الدول بطريقة مشروطة ،مثلا من خلال لفت الانتباه إلى أن "سياسة الغابات يجب

أن تعترف وتحمي كما يجب الهوية، الثقافة وحقوق الشعوب الأصلية")المبادئ 2، 5، 6و12(، غياب النظام في عرض المبادئ والتكرار[37] واضح والنص يسلط الضوء مرارا على الدور الأساسي للغابات في الحفاظ على البيئة وأهمية التعاون والسياسات الدولية في حماية

[36] -Voir le texte de la Déclaration de Rio sur L'environnement et le développement : Principes de gestion des foret, op.cit.

[37]- المبادئ : 1)أ، ب(؛ 2)أ، ب(؛ 5)أ، ب(؛ 10؛ 11، نفس المرجع.

هذه الأخيرة. من ناحية أخر ى، يحتو ي النص على التكرار، لكن بدرجة أقل عندما يسلط الضوء على أنشطة الاستغلال الإيكولوجي للغابات والأهمية الاقتصادية، المالية والتجارة للموارد الغابية.

وعليه تعتبر مسألة السوق الدولية للخشب صعبة جدا بالنسبة للدول المصدرة للخشب الاستوائي. حيث لم يتم التوصل إلى حل هذه القضية الشائكة عن طريق الإعلان المتعلق بالغابات. قد أعربت الدول الأطراف التزامها بنشاط تجاري مفتوح وحر، ورفض الإجراءات أحادية الجانب. أما الاعتراف بالصلة بين تجارة الخشب الدولية وضمان أن مخزون الخشب المباع مصدره الغابات المسيرة بطريقة مستدامة تم مناقشتها مرارا وتكرارا قبل أن يتم اعتمادها، بعد نقاش طويل)المبادئ 6 (أ، د)؛ و14(، وفي عام 2006 جاءت الاتفاقية الدولية حول الخشب الاستوائي لتعزيز فكرة أن الخشب يجب أن يكون مصدره الغابات المسيرة بطريقة مستمرة.

رابعا: النظر في المعارضة بين الشمال والجنوب

يعتبر الإعلان الصادر بشأن الغابات على أنه اتفاق سياسي يستند إلى تحليلات وأهداف دول الشمال والجنوب، قبل أن يكون تعبيرا لانتساب عالمي لمبادئ التسيير للحفاظ على الغابات. ومن خلال صياغة تنازلات دقيقة جدا وغير كافية في كثير من الأحيان ،فإنها تبرز تفهما تدريجيا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

يعتبر الطرف الأول على أنهم متطورين وحساسين بطريقة أو بأخرى للخدمات الإيكولوجية والاجتماعية للغابات، ويقيمون مشاركة الخشب ومواد أخرى غابية وطنية في الحياة الاقتصادية، ويفكرون أكتر فأكتر في حماية الغابات. كما يرى الطرف الثاني على أن الغابة مصدر جد مهم في تطورهم الاجتماعي والاقتصادي، وباعترافهم بأهمية الوظائف

الايكولوجية للغابة، مما يدفعهم لحمايتها لإرضاء الحاجيات اللازمة لشعوبهم، وخاصة فيما يخص الحطب، الأراضي للزارعة والعملة .الاتفاق الذي تم التوصل إليه يأخذ بعين الاعتبار مخاوف الدول النامية، كما طهر المناقشات حول حماية الغابات الأولية والمناطق الاستوائية، المعتبرة على أنها الأكثر حساسية من قبل الرأي العام الغربي.

حتى اليوم، لا تزال القضايا المتعلقة باستغلال الغابات تعارض بلدان الشمال والجنوب حول مشاركة الغابات في تخزين الكربون وإطلاق ثاني أكسيد الكربون أثناء إزالة الغابات ولكن أيضا على حفظ وإدارة التنوع البيولوجي العالمي. حاليا، مستقبل الغابات الاستوائية الرطبة في قلب هذه المخاوف. وفي الوقت نفسه، يمكننا تسليط الضوء على أحادية موقف دول جنوب شرق آسيا في العديد من المفاوضات الغابية العالمية. كما تلعب هذه المنطقة من العالم دور المفاوض للدول المتقدمة ووسيطا للدول النامية. بعيدا عن تعارض الشمال والجنوب الملاحظ دائما في القضايا البيئية، من المفهوم أن جزءا من النقاش يغطي الغابات الشمالية ويوازن بين النقاش حول الغابات الاستوائية الرطبة.

الفرع الثاني: إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والغابات

يعتبر إعلان ريو وثيقة سياسية غير ملزمة تتكون من 27 مبدأ ومقدمة تمهيدية، تهدف إلى توجيه سلوك الدول وتعبئة المجتمعات فهي أساس قانوني للسياسات البيئية للدول بصفة عامة وللتنمية المستديمة بصفة خاصة.

أولا: لمحة عامة عن إعلان ريو

من بين النتائج الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية اعتماد إعلان ريو حول البيئة والتنمية، وغالبا ما يختصر باسم إعلان ريو، حيث أن النص يتكون من 27 مبدأ عام حول البيئة والتنمية. يعتبر إعلان ريو غير ملزم قانونيا وتهدف مبادئه إلى تشجيع

الحكومات لحماية البيئة وتحديد حقوق الشعوب في التنمية والمسؤولية المشتركة لحماية البيئة، على سبيل المثال، يعرض هذا الإعلان مبادئ المساواة، الوقاية، الحيطة، الملوث الدافع، المسؤولية المشتركة والمتباينة والمشاركة السياسية ويوصي بأن التنمية لا ينبغي أن تعرض للخطر موارد الأجيال القادمة وأن الدول المتقدمة تولي مسؤولية كبيرة بسبب ضغط مجتمعاتها على البيئة العالمية، علاوة على ذلك، يدع الأمم القضاء على الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك.

كما يؤكد إعلان ريو على أن الطريقة الوحيدة للوصول إلى التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي الطويل المدى هو تعزيز الروابط بين حماية البيئة و المساواة يتحقق هذا في حال قبول الدول القيام بشراكة جديدة في العالم .

ثانيا: إعلان ريو والمبادئ التي تسري على الغابات

الفائدة من مناقشة إعلان ريو هو ملاحظة طريقة تعزيز الحماية، المحافظة والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية، لأن هذا الإعلان يستهدف البيئة بشكل عام. لذلك تعتبر مبادئ هذا الإعلان مفيدة فيما يخص موضوع حماية "الغابة."

يحدد إعلان ريو العناصر المكونة للتنمية المستدامة التي تأخذ شكل مبادئ موجهة لتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها للوصول لهذه الأهداف، مثل مبدأ الحيطة .تعكس صياغة المبدأ 15 القضية العلمية التي تدور حول الاعتراف بالتغيرات المناخية المرتبطة بشكل غير مباشر بحماية الغابات، بمعنى أن هذه الأخيرة تساهم في تنظيم المناخ من خلال العمل كمرشح، يمتص ثاني أكسيد الكربون، السبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري. في الواقع، يعتبر مبدأ الحيطة مبدأ قانوني مهم بإمكانه المساعدة في الحد من إزالة الغابات باستخدام الغابات كتدابير احتياطية في مواجهة تغير المناخ.

من الواضح ،أن مبادئ إعلان ريو تساهم بطريقة معتبرة في حماية، المحافظة والإدارة المستدامة للغابات، وفي تنمية الحقوق الدولية والوطنية للبيئة. في الواقع ،يستند هذا الفرع من القانون على المبادئ النظرية المختلفة، التي تمنح تطبيقات خاصة مختلفة ومتناسقة.

فهذه المبادئ غير الملزمة تظهر في القانون الدولي التقليدي والعرفي وفي القوانين الوطنية من خلال الدساتير والقوانين الشكلية للبيئة. فيما يخص قانون الغابات، يتعلق الأمر خاصة بمبادئ الوقاية، الحيطة والملوث الدافع، الإنصاف، المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والمشاركة العامة. ما هو على المحك مع التنمية المستدامة وهو نموذج جديد للقيم والمبادئ التي توجه الإجراءات، وبالتالي استغلال الموارد الحرجية. وبصفة عامة، هناك اثنين من الرؤى المتعارضة: رؤية اقتصادية غير متضامنة، التي تحول كل شيء إلى سلع، واقتصاد قائم على التضامن، لتحقيق عدالة اجتماعية أكثر احتراما لكوكب الأرض وكل أشكاله في الحياة.

1- مبدأ الإنصاف

يدرج مبدأ الإنصاف في مبدأ الاستدامة[38]، حيث يركز المبدأ 3 من إعلان ريو على الحاجة إلى تنمية طويلة الأجل لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة وتفضيل الإنتاج الدائم حيث كان ذلك ممكنا، يعني هذا التركيز على التنمية في انسجام مع البيئة للحفاظ على الطبيعة للأجيال الحالية بالإنصاف مع تلك القادمة.

[38] -A. KISS, op.cit, p. 133-.431

3- مبدأ الحيطة

دخل مبدأ الحيطة إلى الساحة الدولية في نهاية الثمانينات، فأصبح موضوع نقاش لأنه يطالب بعدم مباشرة أي نشاط دون التحليل الكامل لنتائجه على الإنسان و البيئة، حيث تم تطبيق المبدأ 15 من إعلان ريو من قبل العديد من الدول، لكونه ذات أهمية قصوى من حيث الإدارة المستدامة، ولكنه معقد التنفيذ كونه يتطلب تقييما في سياق عدم اليقين العلمي وأخطار الأضرار الجسيمة التي لا رجعة فيها على الصحة أو على البيئة، لغرض الوصول إلى وسيلة للحد من المخاطر أو البحث عن حل أخر ومن سوء الحظ لم يندرج في الإعلان المتعلق بالغابات

4- مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة[39]. تم تخصيص المبدأ 16 من إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية للملوث الدافع، الذي ينص على ما يلي: "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخليا، واستخدام الأدوات الاقتصادية ،آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصالح العام، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين".

[39]- حسونة عبد الغني ،"الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2012-2013.

5- مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن متباينة

يقترح إعلان ريو أن تعتمد الدول تشريعات بيئية فعالة، أكثر ملائمة للظروف المحلية (المبدأ 11). وتنعكس هذه الرؤيا في مبدأ اعتراف الدول بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة فيما يخص قضايا حماية البيئة (المبدأ 7 من إعلان ريو) الذي ينص على ما يلي: "تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض، وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وتسلم البلدان المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي، على الصعيد الدولي، إلى التنمية المستدامة ، بالنظر إلى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية، وإلى التكنولوجيا والموارد المالية التي تستأثر بها".

6- مبدأ المشاركة

مبدأ المشاركة الذي تم إقراره في قمة الأرض بريو عام 1992، يستجيب على وجه التحديد إلى الحاجة إلى اعتماد نظام قانوني يتكيف والتنمية المستدامة. أمام فشل إدارة الدولة للنظم الايكولوجية الغابية وتنمية الديمقراطية التمثيلية، أصبح دور السكان المحليين أمرا ذا أهمية مطالبة بحماية الغابات بنفسها.

تم تأكيد المشاركة في ريو-92 في المبدأ 10: "تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب. وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني، للحصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتكفل فرص الوصول بفعالية إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف".

الفرع الثالث: الاتفاقيات الموقعة في ريو وحماية الغابات

تبقى الاتفاقيات الموقعة في ريو والتي لا تستهدف بشكل مباشر حماية الغابات ذات صلة وثيقة، حيث استمدت الاتفاقيتين التي تم اعتمادهما في ريو، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي من سياق معقد، أدت إلى العديد من المناقشات وأظهر تطبيقهما صعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول. توضح هذه الاتفاقيات أهمية المحافظة على ثروة الموارد الغابية وهشاشة هذه الأخيرة للحد من نتائج التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي .

أولا: الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] بتاريخ 9 مايو 1992 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 21 مارس 1994 بعد أن وقعت عليها 186 دولة طرفا، حيث أكدت "على جميع الأطراف إعداد ب ارمج وطنية، وحيثما يكون ذلك ملائما، إقليمية، تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ عن طريق معالجة الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، بحسب المصدر، وإزالة هذه الانبعاثات، بحسب المصرف واتخاذ تدابير لتيسير التكيف بشكل ملائم مع تغير المناخ، وتنفيذ تلك البرامج ونشرها واستكمالها بصفة دورية".[40]

تركز الاتفاقية على الجهود الحكومية الدولية اللازمة للتصدي لتغير المناخ. تتألف من الديباجة، و26 مادة ومرفقين. تظهر البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق في قائمة المرفق الأول، هذه الدول لديها بعض خطوط العرض في تنفيذ الت ازماتها[41]. جوهر

---

[40]- المادة 4 الفقرة 1)ب(، من اتفاقية التغير المناخي.

[41]- البلدان المدرجة في المرفق الأول: البلدان التي كانت أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في عام 1992 وبلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي تسمى الاقتصاد في مرحلة انتقالية .

هذه الاتفاقية يكمن في المواد من 1 إلى 6، في حين أن المواد من 7 إلى 26 تتعلق بأدائها القانوني والإداري.

ثانيا: اتفاقية التنوع البيولوجي وحماية الغابات

اعتمدت اتفاقية التنوع البيولوجي خلال مؤتمر ريو ،من قبل 156 دولة طرف ومنظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي. يتعلق الأمر باتفاقية إطارية تحدد الأهداف، ولكن تترك للأطراف كل المسؤولية والاختيار الحر لوسائل تطبيقها على مستوى بلدانهم. وبالتالي فإنها تمثل نموذجا أو نهجا يعتمد على المستوى الوطني، كما للأطراف أيضا مهمة تحديد الأهداف الخاصة، البروتوكولات وبرامج العمل. قدمت هذه الاتفاقية آلية تمويل تدار من قبل الصندوق الدولي للبيئة الذي أنشأ بتاريخ 1991 والمسير من قبل البنك الدولي. مدعوم من قبل هيئات فرعية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE)[42].

نشير إلى أن الجزائر انضمت إلى اتفاقية التنوع البيولوجي بمقتضى الأمر رقم 95-163 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 32 بتاريخ 19 شعبان عام 1415 الموافق 6 جوان سنة 1995. فتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجزائر قد أدت دوار فعالا في مؤتمر ريودي جانيرو بحيث تولت أمانته العامة، وساهمت بفعالية في الدفاع عن مصالح الدول السائرة في طريق النمو، ولهذا فإن انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية لا يترتب عنه نشوء التزامات محددة بقدر ما يفسح لها المجال للمساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية وترقية النظام الايكولوجي ، خاصة وأن الجزائر تعاني من تدهور كبير في مجال حماية البيئة والتنوع البيولوجي ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- غياب استراتيجية شاملة للتكفل بقضايا البيئة والتنوع البيولوجي وعدم وجود خريطة إحصائية لمختلف أنواع مكونات التنوع البيولوجي.

[42]- أنظر المادة 39 من اتفاقية التنوع البيولوجي، المرجع السابق.

-عدم إقامة علاقات متكافئة ومنسجمة بين النشاطات الصناعية ومحيطها.

- غياب سياسة عمرانية تراعي التوزيع الموضوعي للسكان.

المبحث الثاني: اليات القانونية لحماية الغابات بعد مؤتمر ريو

نركز من خلال هذا المبحث على التقدم المحرز بعد مؤتمر ريو فيما يتعلق بتنفيذ الحماية والحفظ والتنمية المستدامة للغابات والإدارة البيئية الدولية[43]. وسنولى اهتمام خاص للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والغابات، فضلا عن تطبيقها. كما سينظر أيضا في التقدم المحرز في العمل بشأن قضايا الغابات من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و من التصحر وخاصة في إفريقيا، ومؤتمر جوهانسبورغ وإعلان نيويورك بشأن الغابات وغيرها من المبادرات الدولية. وسنتطرق بعد ذلك

إلى تحليل القانون الدولي الذي يتناول التجارة الحرجية والاتفاق الدولي للأخشاب المدرية والتحقق من العلاقة بين تجارة المنتوجات الحرجية مع القضايا المتعلقة بالبيئة. وهذا التحليل له ما يبرره من حقيقة أن هذا الاتفاق يمكن أن يكون مفيدا لأنواع أخرى من الغابات إذ ما تم توسيعه ليشمل جميع أنواع الغابات لمعالجة هذه القضية من منظور عالمي، وتشمل عدة جوانب، بما في ذلك رصد أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض وحماية موائلها.

وعليه سنتناول من خلال هذا المبحث إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (المطلب الأول)، ثم اليات الدولية الأخرى لصالح حماية الغابات (المطلب الثاني) ثم تجارة المنتجات الغابية والمعاهدات الدولية (المطلب الثالث).

[43] -M. A. MEKOUAR, op. cit, p. 149-157.

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

تشكل مشكلة التصحر تحديا هاما لمستقبل الكوكب الذي يتمثل سببه في اختفاء الغابات، الذي بدأ منذ عدة قرون. وقد أدت الضرورة الملحة لهذا الموضوع إلى إعلان الأمم المتحدة عام 2006 "جمال الصحراء/ تحدي التصحر"، وأعلن الأمين العام للمنظمة أنه :

"تكريما لهذه العاصمة الفريدة والهشة التي تلفت الانتباه إلى ضرورة حمايتها". في الواقع

"الحفاظ على الأدوار والوظائف المتعددة لجميع أنواع الغابات وأراضي الغابات ومناطق التربة السطحية" (الفصل 11: مكافحة إزالة الغابات–جدول أعمال القرن 21)هي إحدى الطرق للحفاظ على التوازن الحيوي. يمس التصحر حوالي 6.1 من سكان الأرض (البلدان المتقدمة والنامية)؛ يتعلق الأمر ب 70% من مجموع الأراضي الجافة التي تمثل مساحة 6.3 مليار هكتار أي 1/4 من المساحة الكاملة للكرة الأرضية[44].

يعد التصحر أحد أخطر التهديدات التي تواجه البيئة والبقاء على قيد الحياة لأكثر من مليار شخص في 110 بلدا. كما سيكون أيضا مسؤولا عن الخسائر الاقتصادية البالغة 42مليار دولار سنويا. وتلاحظ هذه الظاهرة في أوروبا الوسطى والشرقية والبحر الأبيض المتوسط وخاصة في الأجزاء الشمالية والوسطى من إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية وأسيا. يعطي الجزء الثاني من المادة 7 من اتفاقية التصحر الأولوية لإفريقيا. ويتعلق المرفق الثاني بتنفيذه على الصعيد الإقليمي في أسيا، ويركز المرفق الثالث على تنفيذه من جانب المناطق في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأخيرا، يشير المرفق الرابع إلى تنفيذه على الصعيد الإقليمي لشمال البحر الأبيض المتوسط. والجانب الأكثر وضوحا من التصحر هو تآكل التربة، وفقدان طبقة من الأراضي الصالحة للزارعة والخصبة، ويرجع ذلك إلى استخدام الأراضي من خلال أنظمة الإنتاج غير الكافية واستخدام الأراضي والسياسات وعدم وجود لوائح

[44] -José Roberto PEREZ- SALOM, « Les nations unies et la lutte contre la désertification avec examen particulier du cas de la région de la méditerrané et international », revue Hellénique de droit international, N° 1, 1997, p. 89 – 90.

قانونية، نمط الزارعة والري المتبع في أنحاء كثيرة من العالم الثالث أدى إلى استنزاف المياه الجوفية وتملح الأرض، وعدم صلاحيتها للزارعة وبالتالي تصحرها، اقتلاع الأشجار بشكل عشوائي لاستعمالها في التدفئة وغير ذلك من دون تخطيط للمحافظة على الغابات والأشجار .على سبيل المثال كانت مساحة غابات أثيوبيا تبلغ حوالي 40% من المساحة الوطنية حتى وصلت إلى 3%[45] ، فضلا عن انجراف التربة وتدهور خصوبتها بسبب قطع الأشجار دون تجديدها وحرائق الغابات، وإزالة الغابات الناجمة عن النمو السكاني. وهنا كعوامل طبيعية أخرى تبرز أيضا عملية تدهور التربة[46].

الفرع الأول: لجنة التنمية المستدامة وغيرها من الصكوك لمكافحة التصحر

نشأت فكرة عقد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مؤتمر قمة ريو. وقد اعتمد النص الذي أعد لها في باريس في عام 1994 تحت عنوان " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر خاصة في إفريقيا)UNCCD(، أصبح في شكل مختصر ،"اتفاقية مكافحة التصحر")CCD([47]. اعتمدت في 17 جوان 1994، بعد 13 شهرا من المفاوضات الصعبة، ودخلت حيز التنفيذ في 26 سبتمبر 1996، بعد تلقي أكثر من خمسين تصديقا لازما. صادقت عليها حتى الآن 191 دولة، وتعتبر هذه الاتفاقية الصك الوحيد الملزم قانونا، المعترف به دوليا، والمتعلق بتدهور الأراضي في المناطق الريفية القاحلة. ومع ذلك فمن الضروري التأكيد على أن جدول أعمال القرن 21 له أيضا أهمية كبيرة في هذا المجال، على الرغم من افتقاره إلى القوة الملزمة. وفي الواقع، اعتمدت الأطراف

[45] -Maurice KAMTO, « La désertification aperçu écologique pour une convention sur les zones désertique, arides semi aride et sèches subhumides », in Michel Prieur Stéphane DOUMBLE-BILLE, « droit de l'environnement et développement durable », 1994, p. 151.

[46]- تتمثل في : الجفاف على مدار السنة، ولاسيما هطول الأمطار غير المتكافئ، والجفاف المتكرر، إلخ .

[47] -Voir la Convention de Paris de 1994 sur la désertification pour S. DOUMBE-BILLE, professeur de droit public, Université du Littoral, Boulogne-sur-Mer, expert juridique de l'Union mondiale pour la nature (UICN) aux travaux Comité intergouvernemental de négociation sur la désertification (CIN-D), 1994, p. 143.

في اتفاقية مكافحة التصحر "نهجا متكاملا يتسق مع برنامج اتفاقية مكافحة التصحر يتيح استخدام جدول أعمال القرن 21" (المادة 2 ف 1).

تعد اتفاقية مكافحة التصحر أول اتفاقية بيئية دولية وقعت بعد ريو، وقد أثارت اهتمام المجتمع الدولي بهذه المشكلة ذات البعد العالمي، سواء بالنسبة لموقعها أو أسبابها أو أثارها[48]، هذه الاتفاقية هي أداة تركز على التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

وتشهد ملاحقها الإقليمية على طابعها العالمي ولكن الاتفاقية تعطي الأولوية لإفريقيا، حيث يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذها، كما تعد هذه الاتفاقية مؤشرا جيدا للعلاقة القائمة بين تطور القانون الدولي والقضايا البيئية وتسلط الضوء من جديد على كيفية إدماج القانون الدولي للتنمية المستدامة في سياق حماية البيئة، ولهذه الاتفاقية مزايا تتمثل في إنشاء أساس قانوني مناسب للإجراءات الوطنية وتوفير إطار للتعاون الإقليمي، وفقا ل Stéphane Doumbé-BILLE: "إن أول صك عالمي ملزم يعبر عن توافق الآراء العالمية الجديدة لإدارة الكوكب والتحرك نحوى إقامة ش اركة حقيقية بين الجهات الدولية الرئيسية، بما في ذلك الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهكذا أصبح وضع الاتفاقية مسألة رئيسية، لاسيما فيما يتعلق بطابعها المثالي في كيفية طرح المشاكل البيئية العالمية الآن وحلها، وهذا يعني في سياق الاستدامة".

ومن المهم التأكيد على أن حماية التربة من التعرية ترتبط ارتباطا وثيقا بحفظ الغابات والعوامل الرئيسية التي تهددها هي السعي للحصول على الحطب للتدفئة والطهي، الاكتظاظ السكاني، تدمير المنحدرات ، والمحاصيل الصناعية والرعي الجائر. ويتم توسيع التطبيق

[48] -S. DOUMBE-BILLE, ibid.

الإلزامي لمعايير معينة بموجب المادة 4 من اتفاقية مكافحة التصحر، مما يسهل وضع صكوك قانونية وطنية مناسبة لمكافحة التصحر من خلال حماية الغابات أولا[49].

وهكذا، فإن قضايا التنمية المستدامة المتصلة بالنظم الإيكولوجية الضعيفة تدخل في لجنة التنمية المستدامة، وتشمل هذه المسائل الفصل 12 من جدول أعمال القرن 21 "إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف"، وكذا الفصلين 13 و17 اللذان يتناولان النظم الإيكولوجية الهشة، وينص الفصل 12 الذي يتناول بالتحديد مكافحة التصحر والجفاف على مايلي: "تعتبر النظم الإيكولوجية الهشة نظما إيكولوجية هامة تتميز بملامح وموارد فريدة. وتشمل النظم الإيكولوجية الهشة الصحاري، والأراضي شبه القاحلة، والجبال و الأراضي الرطبة، والجزر الصغيرة، وبعض المناطق الساحلية. وغالبية هذه النظم الإيكولوجية ذات نطاق إقليمي إذ أنها تتجاوز الحدود الوطنية. ... " (الفصل 1/12).

الفرع الثاني: أهداف اتفاقية مكافحة التصحر

المادة 2 ف 1 من اتفاقية مكافحة التصحر تسلط الضوء على هدف وأهمية النهج التي يدعو إليها جدول أعمال القرن 21:

"الهدف من هذه الاتفاقية هو مكافحة التصحر وتخفيف أثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر.)..(. في إطار نهج متكامل متسق مع جدول أعمال القرن 21، بهدف الإسهام بتحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة".

نجد أهداف الاتفاقية في المادة 2: فهي تعبر عن أهمية الإجراءات الوقائية المتعلقة بالأراضي التي لم تتعرض للتدهور أو التي تدهورت سطحيا: ")...(ينبغي الأخذ باستراتيجيات

[49]- الفصل 10 من جدول أعمال القرن 21 يمكن له أن يساعد في دعم اتفاقية مكافحة التصحر في مكافحة التعرية وتعزيز حماية التربة.

متكاملة طويلة الأجل تركز في آن واحد، في المناطق المتأثرة، غلى تحسين إنتاجية الأراضي ، وإعادة تأهيلها(...) ،"(المادة 2 ف 2).

وفي هذا السياق، ينبغي أن تحظى المناطق المتدهورة بشدة بمعاملة خاصة، تبعا لمشكلة تدهور التربة. أعراض تدهور الأراضي وأمراض التربة عديدة ،وهذا هو السبب في اختلاف العلاجات اختلافا كبيرا.

تشجع اتفاقية مكافحة التصحر أيضا مشاركة السكان المحليين، والمنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية في الإدارة المستدامة لموارد الغابات، على سبيل المثال: "تتيح المشاركة الفعالة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية من جانب المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين، نساء ورجالا على السواء، ولاسيما مستعملو الموارد (...)" (المادة 10).

كما أنه من الضروري الحفاظ على الغطاء النباتي ومنع إزالة الغابات من أجل تجنب التصحر والحفاظ على النظام الإيكولوجي للغابات، الذي يحمي التنوع البيولوجي والمياه الجوفية وتآكل التربة. ويشكل التعاون بين السكان المحليين جزءا كبيرا من الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية، فضلا عن إطار العمل لمكافحة الجوع وتحقيق التنمية البشرية والاستخدام المستدام للأراضي، لدعم تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وبموجب المادة 3)أ(، يجب على الأطراف تنفيذ برامج لمكافحة التصحر بإشراك السكان الأصليين لتسهيل تنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني والمحلي.

وفقا لاتفاقية مكافحة التصحر، فإن مكافحة إزالة الغابات يجب أن يكون لها أثر بيئي واجتماعي واقتصادي واسع النطاق، وتهدف إلى تحقيق التزامات للقضاء على الفقر الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر

القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما في عامي 1996 و2002، وترتبط هذه الأهداف ارتباطا وثيقا بهذه الاتفاقية[50].

وحتى تكون اتفاقية مكافحة التصحر فعالة، ينبغي أن تتلقى دعما سياسيا وماليا مهما مماثلا للدعم الذي تتلقاه الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والإعلان غير الملزم بشأن الغابات، لأن مكافحة التصحر مشكلة خطيرة تتطلب تدخل المجتمع الدولي، كما تعتبر الاتفاقية أداة قوية لحماية الموارد الطبيعية في المناطق القاحلة التي يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على الجهود والدعم الخارجي على المدى الطويل.

الفرع الثالث: نطاق وحدود اتفاقية مكافحة التصحر

يمكن تلخيص نطاق اتفاقية مكافحة التصحر وحدودها القانونية في نقطتين:

الأولى هي أن المعرفة في مجال التصحر والجفاف محدودة، ولهذا السبب، فإن التعاون العلمي والتقني المنصوص عليه في المادتين 16 و18 يدعو إلى القيام بدور لا غنى عنه، ومع ذلك لا يزال هناك قلق حول فعالية النظام التقليدي لتحقيق إنتاج المعلومات اللازمة.

والثانية تتعلق بمسألة الموارد والآليات المالية التي يشكل غيابها عائقا رئيسيا أمام تحقيق أهداف اتفاقية مكافحة التصحر، وقد أظهرت المفاوضات بشكل متقارب إلى حد ما أن هناك حاجة إلى قدر كبير من المال لمكافحة التصحر والجفاف، وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تتقاطع مع تلك التي سبقتها، من خلال رفض إدخال المؤسسة التقليدية لصندوق تمويل البرنامج، فهي تعبر فقط عن الرغبات من خلال تشجيع تعبئة الموارد المالية للنضال وترشيد إدارتها، ومن الغريب أن تكرس هذه الاتفاقية مادتين فقط لمسألة التمويل التي لا تعبر بموجب أحكام المادة 20 سوى على "التزام" في مسألة المساعدات، وعلاوة على ذلك، تنص المادة 21 الفقرة 4 من الاتفاقية على آلية عالمية، يمكن أن يتم تنفيذها من قبل مؤسسة دولية مثل برنامج

[50]- المادة 10 فقرة 4 من اتفاقية مكافحة التصحر.

الأمم المتحدة الإنمائي أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولكنها ستعمل تحت سلطة مؤتمر الأطراف، ولم يكن دور هذه الآلية المالية موضع تطورات هامة حتى الآن.

يمثل التصحر تحديا عالميا يؤثر تأثيرا مباشرا على أنواع معينة من الغابات، فضلا عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، ومع ذلك فإنها لا تزال تحظى باهتمام ضئيل. كما لا تزال غير مفهومة من قبل معظم الناس. وقال كوفي عنان: "أن التصحر عملية يصعب التراجع عنها ،ولكنها قد تكون خاضعة لتدابير وقائية، ولتحقيق استراتيجية مشتركة لمكافحة التصحر يجب بدل جهود مركزة على جميع المستويات لرفع مستوي الوعي حول هذه القضية والتخفيف اللازم من آثارها حتى يتسنى للسكان الذين يعيشون في الأراضي الجافة ظروف للعيش بكرامة ويمكن أن تمنع هذه العملية حيث لا تزال الأرض خصبة"[51].

إن اتفاقية مكافحة التصحر ملزمة بالتأكيد، ولكنها تهدف إلى موضوع أكثر محدودية من موضوع الغابات، فهي لا تحدد بوضوح برنامجا ينبغي تنفيذه لإدراج الغابات، وتعتبر حماية هذه الأنواع وحفظها وإدارتها المستدامة إجراء تصحيحي هام في إطار هذه الاتفاقية لمكافحة التصحر، وغالبا ما تكون استراتيجيات مكافحة التصحر وتدهور الغابات مترابطة كما أن الإدارة المستدامة للغابات هي جزء هام من إجراءات اتفاقية مكافحة التصحر لمعالجة تدهور الأراضي وتشجيع الزارعة المستدامة والتنمية الريفية والحد من الفقر في هذه المناطق، ولذلك فإن هذه الاتفاقية تعتبر مبادرة هامة لحماية الغابات بموجب القانون الدولي .

المطلب الثاني: الاليات الدولية الأخرى لصالح حماية الغابات

هناك مبادرات دولية أخرى اعتمدت بعد مؤتمر ريو تستحق أن يشار إليها لأنها تدعم حماية الغابات، وتشمل هذه الأنشطة مؤتمر جوهانسبورغ (الفرع الأول) ،مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20 (الفرع الثاني)، إعلان الغابات 2014 (الفرع الثالث) الفريق

[51] -Journée mondiale de la lutte contre la désertification et la sécheresse, 17 Juin 2006.

الحكومي الدولي والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (الفرع الرابع)، وأخيرا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (الفرع الخامس).

الفرع الأول: مؤتمر جوهانسبورغ 2002

خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في جوان 1997، أدركت الأطراف وجود ثغرات في نتائج جدول أعمال القرن 21. كما أوصت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في عام 2000 بعقد اجتماع عالمي جديد بهدف تحسين مستوى التصديق وتنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بشأن البيئة والتنمية المستدامة. عقد هذا المؤتمر في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 والمعروف أيضا باسم "ريو+10"، حيث تم انعقاد قمة جوهانسبورغ بمناسبة مرور عشر سنوات على قمة ريو للبيئة والتنمية، لكنها تختلف عنها في حجم إنجازها التاريخي[52]. وقد اعتمدت في هذا المؤتمر المبادئ المتعلقة بدور القانون والتنمية المستدامة، وينبغي أن توجه الهيئة التشريعية نحو تحقيق أهداف النهوض بهذا النوع من التنمية من خلال سيادة القانون والممارسات الديمقراطية. ويقترح هذا الإعلان أيضا وسائل لتنفيذ هذه المبادئ. إن قمة ريو+10 تجدد مرة أخرى الحوار بين الشمال والجنوب والمصالح المتباينة للبيئة العالمية على جدول الأعمال، في حين أهملت المسائل المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. تم قبول خطة العمل من قبل ممثلو 191 دولة و15 ألف من ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الحاضرة. صيغت ثلاث وثائق: وثيقة سياسية تضع مبادئ توجيهية بشأن التنمية المستدامة، برنامج عمل لتوجيه تنفيذ الاتفاقات التي تم التوقيع عليها ووثيقة تتضمن جميع التوجيهات[53]. وعلاوة على ذلك ،مؤتمر جوهانسبورغ كان نوعا من التجارب لتحفيز وتعزيز وضع برامج مدتها عشر سنوات لدعم المبادرات الإقليمية والوطنية بالتعجيل في تغيير السلوك، من أجل تكييفها مع قواعد التنمية

---

[52]- عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص 29.

[53]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002.

المستدامة، ولاسيما من حيث الإنتاج والاستهلاك المستدامين. غير أن الوثيقة الرئيسية للمؤتمر لم تقترح موعدا نهائيا لتنفيذ التزامات الدول الأطراف، أو أهداف محددة. وتتضمن وثيقة مؤتمر جوهانسبورغ المؤلفة من 54 توصيات وأهداف للتوفيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتسعى إلى تحقيق مقترحات جدول أعمال القرن 21. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الغابات يتضح غيابه مرة أخرى، فضلا عن حجم التحديات التي يتعين مواجهتها. ومع ذلك، وبتغير المناخ، ازداد الاهتمام كثيرا بحماية الغابات وإدارتها مند ذلك الحين، فضلا عن انعكاس المحامين في هذا المجال. اعتبر مؤتمر جوهانسبورغ من قبل العديد من الخبراء على أنه اجتماع لانقاد وتعزيز البرامج والالتزامات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية الذي عقد في ريو 1992، وبالنسبة للعديد من علماء البيئة، سادت المصالح التجارية والاقتصادية على حقوق الإنسان والحفاظ على كوكب الأرض[54]. وفي النهاية، لا يعكس نص مؤتمر جوهانسبورغ (ريو+10) سوى تقدم ضئيل ملموس في البيئة والغابات. وضلت هذه الأخيرة قضايا قانونية وسياسية واقتصادية هامشية. وأشار أيضا Jérome Fromageau أنه خلال هذا المؤتمر لم تدرج الإدارة المستدامة للغابات في قائمة الأولويات. ونتيجة لذلك، فإن مكافحة قطع الأشجار غير المشروع وفائدة البطاقات الإيكولوجية قد بقيت أيضا ثانوية. ومع ذلك، وفقا لمحمد علي مكوار، الذي يحلل فترة تطور قانون الغابات من ريو إلى جوهانسبورغ، فإن الاتجاه يعكس الآن: من ناحية، ندرة الموارد الحرجية مقبولة، ومن ناحية أخرى انتشار قوانين الغابات.

[54] -Carlos MILANI et Chloé KERAGHEL, op.cit, p. 3.

الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+ 20)

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تنفيذا لقرار الجمعية العامة 64/236 UNCSDمن 20 إلى 22 جوان 2012 في ريو دي جانيرو، وعرف باسم ريو + 20، ويتبادر إلى الدهن أن الهدف من المؤتمر هو تقييم 20 سنة من العمل البيئي أي الفترة الفاصلة بين عامي 1992 و2012، ولكن الواقع العملي يؤكد أن التقييم هو مدة40 عاما، لأنه يمكن من خلالها قراءة الجهود الدولية للبيئة والمعوقات التي اعترضتها خلال هذا المسار انطلاقا من مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بوصفه محطة أساسية لهذه الجهود أي أن مؤتمر ستوكهولم كان بمنزلة اللبنة الأساسية لمؤتمر ريو+ 20 لعام 2012.

ضم هذا المؤتمر العديد من رؤساء الدول والحك ومات وممثليهم ،وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

ولقد ركز هذا المؤتمر على هدفين اثنين[55]: أولهما التنمية المستدامة من أجل الاقتصاد الأخضر[56] والقضاء على الفقر، وثانيهما تحديد الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة. كما تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة سياسية مركزة، سميت "المستقبل الذي نصبو إليه "تطرق فيها إلى مجالات عديدة ذات أولوية تحتاج إلى عناية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في القضاء على الفقر، الأمن الغذائي والتغذية والزارعة المستدامة، الطاقة السياحة المستدامة، الوظائف اللائقة، المدن المستدامة، والمياه والمحيطات ومخاطر الكوارث. على أي حال كان

[55] - Mario BETTATI, « Le Droit international de l'environnement », Odile Jacob, Paris, 2012, p 21.

[56]- يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الاقتصاد الأخضر" على أنه: "نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة."

الهدف العام لمؤتمر ريو+ 20 طموحا، لأنه كان متعلقا "بتوليد التأزم سياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز والفجوات المتبقية في تنفيذ نصوص مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الناشئة"[57].

وعلى الرغم من التطورات الطفيفة الذي جاء بها مؤتمر ريو + 20، إلا أن الأطراف في المؤتمر لم تضع أي أهداف، ولا جدول زمني، ولا وسيلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي . لذلك يمكننا أن نشجب عدم وجود طموح والت ازمات ملموسة لصالح حماية الموارد الطبيعية. من الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى وضع صكوك قانونية للتحكم في الاستثمار في الزارعة ووضع صكوك للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بحيث يتم ضمان الأمن الغذائي.

فيما يخص مسألة الغابات، فإن الفقرة المتعلقة بالغابات هي في الواقع مخيبة للآمال للغاية، حيث شددت الدول فقط" على أهمية الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناس وعلى فوائد الإدارة المستدامة للغابات"، ودعا المؤتمر إلى "تعزيز أطر الإدارة السليمة للغابات وسبل تنفيذها، وفقا للصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات"، كما دعا أيضا إلى "التنفيذ العاجل للصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بمناسبة الإعلان عن إطلاق السنة الدولية للغابات"[58].

مما سبق نلاحظ أن هنا مرة أخرى تم استبعاد صراحة حماية الغابات عن طريق الصكوك الملزمة قانونا، رغم إبراز هذا المؤتمر علاقة الغابات بمسألة تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها محركا وخيارا لا يمكن التخلف عنه، كما تلت هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات الدولية.

---

[57] -Voir, La Note de Conventions Réguler la Mondialisation, Op. cit.

[58]- أنظر المادة 194، نفس المرجع.

الفرع الثالث: إعلان الغابات 2014

يعد إعلان نيويورك بشأن الغابات الذي تم توقيعه في أواخر سبتمبر 2014 في قمة الأمم المتحدة للمناخ، من أجل تكريس توافق عالمي للآراء في الإدارة والمحافظة والاستغلال الإيكولوجي لكل أنواع الغابات، إعلانا سياسيا يجمع بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، بما في ذلك الشعوب الأصلية، الهدف منه تخفيض معدل فقدان الغابات الطبيعية إلى حوالي النصف بحلول عام 2020، والعمل على وضع حد لها بحلول عام 2030، كما يدعو إلى استعادة 350 مليون هكتار من الغابات والأراضي المتدهورة بحلول عام 2030[59] أي ذات مساحة أكبر من أرضي الهند.

تحقيق هذه الأهداف سيؤدي إلى القضاء على 8.4 إلى 8.8 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا[60]، أي ما يعادل الانبعاثات الحالية للولايات المتحدة، وفي هذا السياق قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون " إن إعلان نيويورك يهدف إلى الحد من تلوث المناخ بمقدار أكبر من الانبعاثات السنوية للولايات المتحدة "، وأضاف " أن الغابات ليست فقط جزء أساسية من حل مشكلة المناخ، ولكنها مفيدة للغاية لجميع أفراد المجتمع ".

تم التصديق على الإعلان من قبل عدة حكومات، وأكثر من 30 أكبر الشريكات في العالم وأكثر من 50 منظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية.

كما أعلنت الكيانات التي وقعت إعلان نيويورك عن إجراءات وشركات ملموسة لتوضيح التزامهم لتنفيذ الإعلان وتشمل هذه:

---

[59]- الهدف الخامس من إعلان نيويورك 2014، الذي ينص على: " استعادة 150 مليون هكتار من الأراضي الحرجية المتدهورة أو تطهيرها قبل عام 2020، وزيادة معدل الاسترجاع العام فيما بعد وذلك باستعادة 200 مليون هكتار على الأقل بحلول عام 2030 ".

[60]- راجع إعلان نيويورك بشأن الغابات 2014، ص 2.

- وسطاء المواد الخام الذين يطالبون بالسياسات العامة للقضاء على إزالة الغابات.

- التزام الشعوب الأصلية لحماية مئات الملايين من الهكتارات من الغابات الاستوائية.

تم تسجيل التزامات جديدة من حكومات بلدان الغابات لتخفيض من إزالة الغابات أو استعادة الأراضي المتدهورة.

- وضع برامج ثنائية ومتعددة الأطراف جديدة للدعم المالي من أجل الحد من إزالة الغابات على مدى السنوات الست الأخيرة.

في حين أن الإعلان يتحدث عن القضاء على إزالة الغابات في سلاسل إنتاج المواد الخام والمنتجات الاستهلاكية، غير أنه لا يذكر المشكلة الأساسية لمعرفة النموذج الحالي للإنتاج والاستهلاك، ويعد هذا النموذج محرك الطلب الذي يتم من خلاله الحفاظ على الاستهلاك المفرط والمتزايد باستمرار للأقلية من البشر، والتي تتركز في المراكز الحضارية الكبيرة وخاصة في بلدان نصف الكرة الشمالية[61]. كما لم يذكر الإعلان استحالة تعميم هذا المستوى الحالي من الاستهلاك لأنه لا توجد "مواد طبيعية " للقيام بذلك، كما أنه لا يتحدث عن كيفية الحد من إزالة الغابات بشكل فعال.

في الأخير ما يمكن قوله أن الالتزامات التي جاء بها إعلان نيويورك بشأن الغابات ما هي إلا التزامات طوعية، نظرا لكون تنفيذها ليس إلزاميا، كما ليس لديه نتيجة إيجابية لإظهارها .

[61] -La Journée internationale des forets de l'ONU,

الفرع الاربع: الغابات وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

اعتمد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (DDPA) في 13 سبتمبر 2007 من قبل 143 دولة، حيث صوتت ضده 4 دول فقط)أستراليا، كندا، نيوزلندا والولايات المتحدة(،وانسحبت11 دولة)أذربيجان، بنغلادش، بوتان، بوروندي، كولومبيا الاتحاد الروسي، جورجيا، كينيا، نيجيريا، أكرانيا. وأيدت منظمة العمل الدولية اعتماد الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وتعهدت بتعزيزه. كما تشدد على أهمية النهج والمبادئ الواردة في الاتفاقية رقم 169 وتصر على ضرورة التصديق على هذه الاتفاقية.

لا يخضع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية للتصديق وليس له أي قوة ملزمة. ومع ذلك فهي ليست ذات صلة، أولا لأنه صك قانوني اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعكس ال أري الجماعي للدول التي شاركت في صياغته وأيدت اعتماده. وعلى الرغم من مركزه غير الملزم، فإن الإعلان له أهميته القانونية لأنه يؤثر على تطوير التزامات الدول وغيرها من مصادر القانون الدولي، مثل القانون العرفي والمبادئ العامة للقانون. وهكذا فإن أحكام الاتفاقية رقم 169 وإعلان حقوق الشعوب الأصلية متوافقة تماما.

بعض المقالات تستحق أن يتم تسليط الضوء عليها. وينطبق ذلك بوجه الخصوص على المادة 32 فقرة 2 من إعلان حقوق الشعوب الأصلية، التي تتعامل مع استغلال الموارد الطبيعية على أراضي السكان الأصليين ،فضلا عن واجب الحصول على موافقتها على أي نوع من أنواع الاستغلال:

"على الدول أن تتشاور وتتعاون بحسن نية مع الشعوب الأصلية المعنية من خلال المؤسسات التي تمثلها للحصول على موافقتها الحرة والمستنيرة قبل إقرار أي مشروع يؤثر في أراضيها أو أقاليمها ومواردها الأخرى، ولاسيما فيما يتعلق بتنمية أو استخدام أو استغلال الموارد المعدنية أو المائية أو الموارد الأخرى".

وبطريقة مماثلة، فإن المادة 26 فقرة 2 تنص على ما يلي: "للشعوب الأصلية الحق في امتلاك الأراضي والأقاليم والموارد التي تحوزها بحكم الملكية التقليدية أو غيرها من أشكال الشغل أو الاستخدام التقليدية، والحق في استخدامها وتنميتها والسيطرة عليها، هي والأراضي والأقاليم والموارد التي اكتسبتها بخلاف ذلك".

وتنص الفقرة 3 من نفس المادة على: "تمنح الدول اعترافا وحماية قانونيين لهذه الأراضي والأقاليم والموارد. ويتم هذا الاعتراف مع المراعاة الواجبة لعادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدها ونظمها الخاصة بحيازة الأراضي".

وأخيرا، تنص المادة 3 من الإعلان على أن: "للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير. وبمقتضى هذا الحق تقرر هذه الشعوب بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

بالنسبة للشعوب الأصلية، تعتبر الغابات مصدرا رئيسيا للدخل والمهنة استنادا إلى معارفهم وخبراتهم؛ وقد يكون هؤلاء الأشخاص مفتاح لإدارة أكثر استدامة للغابات. ومن ثم يبدو أن هذا التدوين لحقوق الشعوب الأصلية يتماشى مع روح وأحكام حماية الغابات وحفظها. ويمكن أن يؤدي الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية دوار هاما في الحفاظ على موارد الغابات واحترام كرامة الشعوب الأصلية. وفي حالة حدوث تعارض بين حقوق الشعوب الأصلية والحاجة إلى الحفاظ على الموارد الحرجية، يمكن أن يوجه الإعلان أيضا البحث عن الحلول المناسبة لها.

المطلب الثالث: تجارة المنتجات الغابية والمعاهدات الدولية

سنتناول في هذا المطلب بعض التفاعلات بين التجارة وحماية الغابات، ولكن لا نطمح إلى معالجة شاملة لجميع القضايا التي تنطوي عليها هذه العلاقة. بل نركز بشكل خاص على الس وق الدولية كسبب لفقدان الغابات. لذا سيتاح لنا التطرق لتوضيح العلاقة بين التجارة وحماية الموارد الغابية (الفرع الأول) تجارة المنتجات الغابية والاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية (الفرع الثاني) ،تنفيذ الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام **1994**. (الفرع الثالث)، الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام **2006** (الفرع الرابع).

الفرع الأول: العلاقة بين التجارة وحماية الموارد الغابية

في السنوات الأخيرة، أصبحت العلاقة بين الغابات والتجارة مسألة تثير القلق. وقد تم توعية الجمهور وصناع السياسات بالامتيازات المستمدة من الغابات، فضلا عن التهديد والمخاطر الناجمة عن اختفائها، والعواقب المترتبة على السكان. وبالنظر إلى حقيقة أن التدابير التي يتخذها بلد ما لحماية موارده يمكن أن تأثر على المصالح الاقتصادية والتجارية لدولة أخرى، فإن المخاوف المتعلقة بالآثار السلبية لتدمير الغابات قد أثرت تأثيرا مباشرا وغير مباشر على التجارة.

ففي العديد من النواحي ،القضايا معقدة والآراء والمصالح متناقضة[62]. ويمكن عندئذ النظر إلى المخاوف من زاويتين: من ناحية أثار السوق الدولية على الغابات، ومن ناحية أخرى أثار التدابير الرامية إلى حمايتها على التجارة. ويبدو أيضا أن العلاقة بين التجارة والغابات حاسمة خاصة بالنسبة لمستقبل هذا المورد، لأن الأضرار التي لحقت بالغابات وفقدانها ترجع أساسا إلى الضغط الناجم عن التجارة وخاصة الاستهلاك المفرط.

[62] -Jacques LIAGRE, « Développement durable ou des forets ou des hommes »,

ترتبط العديد من القضايا المتعلقة بالممارسات التجارية بإخفاقات السوق وعدم تدخل السلطات العامة. وبصفة عامة، فإن السوق لا يقوم بشكل صحيح بتقييم مجموعة كاملة من الفوائد ولا يشمل جميع التكاليف المرتبطة بحماية الغابات. ويرجع هذا جزئيا إلى التشوهات الناجمة عن السياسات التي لا تأخذ في الحسبان التكاليف الحقيقية، المرتبطة باستخدام الموارد المستدامة وأثرها على السلع والخدمات الأخرى التي توفرها الغابات. وبناءا على ذلك، فإن الأسعار الواجب دفعها من أجل حماية الغابات لا تؤخذ في الاعتبار أو مدمجة من قبل أولئك الذين ينبغي أن يتكفلوا بها أثناء الاستغلال والتجهيز والتسويق والاستهلاك.
والنتيجة هي الشعور بعدم اللامبالاة بالسياسات العامة المتصلة بإدارة الغابات

فضلا عن العقبات التي تواجهها الدول في معالجة هذه المشاكل، ينبغي إدماج تكاليف حماية الغابات التي تفرض الامتثال للمعايير المحددة سابقا أو الآليات الاقتصادية المحددة من خلال مراعاة التزامات الدول في مجال التجارة[63]. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عدة مبادرات عالمية مهتمة بهذه المسألة المتعلقة بسوق المنتجات الحرجية، بما في ذلك اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض(CITES)، عمل منظمة السياحة العلمية) OMT(واتفاقية التنوع البيولوجي) CBD(.كما أن مشكلة حماية الغابات والتجارة ترتبط ارتباطا مماثلا بحقيقة أن كل نوع من سياسات الإدارة لهذا المورد يستخدم عددا من التقنيات المختلفة؛ في كثير من الأحيان، يتم استخدام أكثر من سياسة واحدة لتعزيز التأثير ،ويمكن أن يشمل ذلك التخطيط والضرائب والإعانات والتصاريح والحظر ومختلف العقوبات أو الحوافز التي تشارك في أي مرحلة من السلسلة، من الإنتاج إلى الاستهلاك. كل من هذه التدابير تتصرف بشكل مختلف في السوق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالأنظمة الأكثر شيوعا للغابات التي تؤثر على التجارة الدولية تمتد من تلك التي تحظر استيراد المنتجات الحرجية أو بعض المنتجات الثانوية إلى تلك التي تقيد أو تشترط المبيعات والصاد ارت وفقا

[63] -Voir CEE, Commission, La conservation des foret tropicales : rôle de la Communauté, Journal officiel, n.° C 264/1, le 16 octobre 1989, p. 1-21.

لمعايير معينة. وفي الحالة الأخيرة، قد تكون هناك لوائح تتعلق بطريقة الإنتاج أو المعالجة أو المعايير المتعلقة بخصائص المنتجات. ومن الصعب تقييم أثر السوق، ولكن يبدو أن اللوائح التي تعود بالنفع على الغابات تؤثر على القدرة التنافسية.

ويمكن اعتبار العديد من هذه التدابير عقبات أمام التجارة الحرة، نظرا إلى عدم التوافق الواضح مع قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يهدف إلى تحرير التجارة في المنتجات الحرجية. ولذلك يجب تحديد ما إذا كانت التدابير التي اعتمدت لأسباب بيئية والتي تعرقل السوق تتعارض مع قواعد هذا النظام، ولاسيما قواعد عدم التمييز والوصول إلى الأسواق. فالصعوبات المتعلقة بالتجارة والغابات مثيرة للاهتمام من قبل منظمة التجارة

العالمية[64]، حيث تعالج المنظمة هذه المسألة مند اختتام جولة أورجواي وذلك من خلال لجنتها المعنية بالتجارة والبيئة، التي أنشئت في 1995.

وفقا ل Jacques LIAGRE، يجب على الأسواق التكيف مع الطبيعة وليس الطبيعة مع الأسواق. وبالتالي فإن صعوبة الحفاظ على الغابات تنبع من حقيقة أن أرس المال والدخل غالبا ما يكون مختلط. والاستغلال المكتف للموارد بصرف النظر عن قدرتها على التجديد يخلق خطر تفويض أرس المال الطبيعي الذي يقوم عليه السوق. كما يرى الكاتب أنه من الضروري الإشراف على إدارة الغابات واستغلالها من أجل ضمان ثراء النظم الإيكولوجية الحرجية للأجيال الحاضرة والمقبلة. ولذلك يجب إيجاد توازن بين الاستغلال الضروري للموارد والحاجة إلى حمايتها، بالنظر إلى هشاشتها وضرورة تجديدها[65]. وفي النهاية ،فإن إزالة الغابات لها آثار سلبية على الاقتصاديات: يمكن أن تؤدي الإدارة السيئة لهذه الموارد إلى

[64] -Voir l'accord établissant l'Organisation mondial du commerce à Marrakech, Résultats des négociations commerciales multilatérales di cycle d'Uruguay : Textes juridiques, GATT, Genève, 1994.
[65] -Jacques LIAGRE, op.cit.

إضعاف فرصها في الاستغلال، نمو السياحة، وكذلك التنمية المستدامة للصناعة. ومرة أخرى، فإن العلاقة بين التجارة وحماية الغابات تكشف عن تعقيدها، ومن الجدير التساؤل عن مدى توافق الصكوك والسياسات التجارية لحماية هذا المورد .

الفرع الثاني: تجارة المنتجات الغابية والاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية

فور اعتماد الاتفاقية الإفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في الجزائر العاصمة في 15 سبتمبر 1968، لم تكن هناك أية آلية دولية ملزمة أخرى تتناول استغلال الغابات الاستوائية والتدابير التجارية المتصلة بحمايتها الشاملة.

وفي عام 1976 خلال اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولدت فكرة إنشاء المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية. وفي عام 1986، أنشأت هذه المنظمة للتعامل مع تجارة الأخشاب الاستوائية على الصعيد الدولي. وفيما يتعلق بالإطار المعياري، فقد أنشئ في عام 1983 الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية، وقد حل محله الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994، ومؤخ ار الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006.

وقد أنشأ الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1983 المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية وعاهد إليها بمهمة الإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاق والإشراف على عمله)المادة 3 الفقرة 1(. ولا ت ازل المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية اليوم المنظمة الوحيدة التي تعالج

أولا- أصول الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية

تعود أصول الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية إلى السبعينات. وأيضا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، ونتيجة لتطور المعرفة العلمية بدأت الغابات الاستوائية تكون موضع اهتمام دولي. وبذلك أصبحت تحديا دوليا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي هذا السياق، أضيفت الاتفاقات الدولية الثلاثة الأولى بشأن الغابات الاستوائية إلى الاتفاقية

الإفريقية، ومعاهدة التعاون في منطقة الأمازون، واتفاقية جنوب شرق آسيا بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. غير أن ديباجة اتفاق عام 1983 تولي أهمية متساوية لحفظ الغابات وسوق هذا المورد، ويقر واضعو الاتفاق بأن تجارة الأخشاب الاستوائية المزدهرة القائمة على موارد حرجية مدارة بشكل جيد، يمكن أن تكون أحد مفاتيح التنمية المستدامة وتوفير العملة الأجنبية وخلق فرص العمل، مع الحفاظ على الغابات الطبيعية من الدمار أو التدهور أو إ ازلتها.

أما الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994 تم التفاوض عليه بعد مؤتمر ريو1992، وأفضى إلى ظهور نهج مختلفة لعرض قضية الغابات، الأكثر حساسية لحماية البيئة. ويتضح أيضا قلق البلدان المنتجة فيما يتعلق بالحواجز التجارية أمام المنتجات الحرجية. ومرة أخرى، كان التقسيم التقليدي بين الشمال والجنوب، الذي كان فيما سبق يميز مؤتمر ريو 92، حاض ار طوال المفاوضات بشأن هذا الاتفاق. وقد استند الاتفاق الجديد للأخشاب الاستوائية، الذي عقد في عام 2006، على أسس الاتفاقات السابقة مع التركيز على الاقتصاد العالمي للأخشاب الاستوائية والإدارة المستدام لموارد الغابات، وبالتالي تشجيع في وقت واحد التجارة في الاستغلال القانوني للخشب، وتحسين إدارة الغابات. وقد تم تمديد نطاق التطبيق بالمقارنة مع اتفاق عام 1994. وهو يتضمن أحكاما واسعة النطاق، مثل تبادل المعلومات، ولاسيما تلك المتعلقة بسوق الأخشاب غير الاستوائية، ويجعل من الممكن مراعاة المشاكل الخاصة بهذه الأخشاب والنظر في علاقتها مع الأخشاب الاستوائية. كما تغطي أيضا المنتجات غير الخشبية المتداولة دوليا وتقر بالخدمات البيئية للغابات الاستوائية ،على سبيل المثال، التنوع البيولوجي، وتنظيم المناخ وأحواض الكربون.

ثانيا: أهداف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1983، 1994 2006

كان الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1983 أول آلية ملزمة تنظم السوق الدولية للأخشاب الاستوائية المعتمدة للدول. وكان الهدف الأول من هذا الاتفاق هو التقدم المحرز في السوق الدولية للأخشاب الاستوائية[66]. ولم تعالج بصورة صريحة حماية الغابات الاستوائية المتصلة بالتجارة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، ركز الاتفاق على استخدام الغابات الاستوائية ومواردها الجينية وحفظها الضروري)المادة 1(.

ويهدف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994 إلى تيسير التجارة في الأخشاب الاستوائية والتصديق على الصادرات من المصادر المستدامة .وللقيام بذلك وضعت سلسلة من الأحكام إطارا رسميا للتعاون وأخذ العينات بين البلدان المنتجة والمستهلكة للأخشاب الاستوائية. ويقتصر نطاق هذا الاتفاق على الغابات الاستوائية فقط وكان هدفه الرئيسي الدولية)المادة 1 ك(. وبالإضافة إلى ذلك فإن الغرض من اتفاق 1994 هو وضع إطار متعدد الأطراف على أساس غير تمييز ي للممارسات التجارية)المادة
1 ب(. وينبغي التذكير أن مبدأ عدم التمييز الوارد في الإعلان المتعلق بالغابات)المبدأ 13 أ(وفي إعلان ريو)المبدأ 12(يشكل أحد الركائز الرئيسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

كما يهدف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006 إلى تعزيز مساهمة الغابات في الحد من الفقر أو الحاجة إلى مكافحة الاستغلال غير المشروع للغابات وأيضا ضد السوق المرتبط بها، وهي تشكل تقدما كبيرا)المادة 1(، حيث أن بقاء معظم الغابات سيتأثر مباشرة من قبل إدارتها المستدامة.

[66]- المادة 1، الأهداف، قد انتقدت المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية بسبب سياستها المتعلقة باستغلال الغابات الاستوائية.

الفرع الثالث: تنفيذ الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994

سندرس في هذا الفرع تجربة تنفيذ الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994 وتأثيره على إزالة الغابات. وسيتم استع ارض تقسيم الغابات إلى قطاعات للحماية والاستغلال ومعيار "الاستغلال المعقول" للاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية، وقانون منظمة التجارة العالمية، كما سيتم استع ارض التجارة ومبادئ ريو-92. وسيجرى معالجتها مع مراعاة احتياجات السوق وتدمير الغابات. وأخيرا بالنسبة لكل الموضوعات المقترحة، ستبدل كل الجهود لرفع المشكلة الأساسية المتمثلة في حماية الغابات.

أولا: معالجة منتجات الغابات ومسؤولية الدول

تم تعزيز اتفاق عام 1994 لصالح الغابات الاستوائية التي خضعت لمراقبة جادة)المادة 1 د(. والواقع أن قراءة)المادة 1 د(تجعل من الممكن تفسير أن الإدارة المستدامة تتصل بمراقبة الغابات بصفة عامة. وينبغي على البلدان المنتجة أن تضع سياسات وطنية لتحقيق توازن بين حماية واستغلال سوق الأخشاب الاستوائية، دون التسبب في أضرار لا رجعة فيها للبيئة. حيث يتسم هذا الاتفاق بعنصرين أساسيين: تطبيق المعايير القانونية الداخلية لتحفيز تطوير الأنشطة الحرجية المسئولة وتنفيذ برامج إصدار الشهادات ووضع العلامات في الأخشاب الاستوائية. ولذا يجب على الدول المنتجة أن تضمن بأن يتم استغلال الغابات الاستوائية وفقا لهذه الإجراءات للنظام البيئي بأكمله. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون الأخشاب معتمدة من المصدر تدار وفقا لنفس هذه المعايير، أي وفقا للمبادئ الواردة في بداية هذه الفقرة[67]. وعليه تهتم الدول المستهلكة وكذلك المنتجة بالامتثال للمعايير القانونية للإدارة المستدامة للغابات الاستوائية، ويمكن لهذه التدابير التجارية أن تساعد بالتأكيد على حماية الغابات[68].

---

[67] - Ibid.

[68] -Michel LAGARDE, « Du rôle du droit national dans la protection des forets », dans M. PRIEUR et S.

أوصت البلدان المنتجة بإدماج المبدأين 13 و14 من الإعلان المتعلق بالغابات في الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994. مما يدعو إلى تطبيق مبدأ عدم التمييز من أجل تعزيز التجارة الدولية المفتوحة والحرة)المبدأ 13/أ(؛ الحد أو القضاء على العقبات والحواجز الجمركية)المبدأ 13/ب(؛ ورفض أو تجنب التدابير الانفرادية لتقييد أو حظر سوق الأخشاب الاستوائية)المبدأ 14(.

ومن المهم الإشارة إلى أن المبدأ 13 لا يشير إلى حظر مبدئي للتدابير التقليدية، بل يدعو إلى فوائد التجارة في السلع والخدمات الحرجية. كما لا يدافع المبدأ 12 من إعلان ريو عن تطبيق تدابير السوق الدولية للأخشاب الاستوائية: فهو يتعلق بإجراءات انفرادية لها آثار تتجاوز ولاية البلد المستورد. ومع ذلك، فمن جانب البلدان المستهلكة لم يتم الاعتراف بالتكريس القانوني لهذه المبادئ.

وينص الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994 على وجود اشتقاق صادرات الأخشاب الاستوائية من مصادر مستدامة. ويؤدي إدماج الإدارة المستدامة كمعيار للسوق الدولية على الاعتقاد بأن الإدارة غير المستدامة لهذه الأسواق هي حجة مشروعة لتطبيق القيود التجارية. ومع ذلك، فإن نص المادة 36 من الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994 يقتصر على القول بأن "لا شيء يخول" هذه القيود التجارية، دون وضع حظر عام على وجه التحديد. غير أنه من الممكن أيضا تفسيره كوسيلة لاستبعاد التدابير التجارية التقييدية وبالتالي الغرض منه هو ضمان أن تأتي الأخشاب المستوردة من مصادر تدار بصورة مستدامة. ولتوضيح هذه النقطة، يمكن استخدام القاعدة العامة للتفسير الوارد في المادة 31 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات المعتمدة في 23 ماي 1969 التي تنص على ما يلي: "يجب تفسير

DOUMBE-BILLE, ibid., p. 69-77.

المعاهدة بحسن نية ووفقا للمعنى العادي الذي يعطى لشروط المعاهدة في سياقها وفي ضوء هدفها وغرضها(...).كما تبين هذه الاتفاقية الطابع الاصطناعي لعتبة قانونية واحدة، مثل المادة 18 التي تنص على أثر قانوني مباشر للاتفاقيات غير المصادق عليها عن طريق إلزام الدول الموقعة بالامتناع عن اتخاذ إجراء ضد الهدف والغرض من الاتفاقية.

ثانيا: معيار "الاستغلال المعقول" للاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية وقانون منظمة التجارة

يشكل معيار "الاستغلال المعقول" أساس نظام الشفافية التجارية المتعددة الأطراف والهدف من نظام الشفافية هذا هو تيسير الوصول التجاري إلى أسواق الدول الأطراف عن طريق الحد من القيود والتشويهات وتعزيز توافق الممارسات مع شرط معاملة الدولة الأولى بالرعاية طبقا للمادة 1 من الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة) GATT(والمعاملة الوطنية بموجب المادة 3 من نفس الاتفاقية[1]. وينبغي أن نتذكر في هذا الصدد، أنه في إطار منظمة التجارة العالمية تم إنشاء برنامج لحماية البيئة في عام 1991 وتأسست لجنة التجارة والبيئة في عام 1996 بهدف دارسة تدابير حماية البيئة التي يحتمل أن يكون لها تأثير على التجارة الحرة[69]. بالإضافة إلى ذلك، تشير المادة 1)ح(من اتفاق عام 1994 إلى هدف الشفافية الذي تكفله المادة 1/2، ومن الصعب تقييم أثر العديد من هذه السياسات على التجارة، نظرا لأن لوائح الغابات لها تأثير كبير على القدرة التنافسية. كما أنه من الصعب أيضا تحديد مدى عدم قدرة المنتجين على المنافسة من جراء هذه السياسات التي تعود بالفائدة على الغابات .والواقع يمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى ارتفاع تكاليف الأنشطة مما يؤدي إلى انخفاض المنافسة في السوق.

[69] -Voir Rapport du groupe spécial, le 29 janvier 1996 (WT/DS2/R). par. 3.59, 3.60, 3.62, 6.37.

لذلك يجب احترام مبدأ عدم التمييز في "الاستغلال المعقول" للغابات. وينطبق نفس الشيء على بعض المبادرات الحكومية الآرامية إلى فرض الضرائب على توزيع وبيع منتجات الغابات سواء كان مفروض على الحدود أو داخل إقليم بلد ما. وأخيرا من المهم أن نذكر أن التجارة في الأخشاب والمنتجات الحرجية هي أحد الأسباب الرئيسية لتدمير الغابات ولذلك فإن تطبيق تدابير الاستغلال المعقول القائمة على إصدار الشهادات ووضع العلامات الإيكولوجية لمنتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية من مصادر مستدامة يمكن أن يشجع على تحسين إدارة الغابات.

وبالنظر إلى حقيقة أن اتفاقية الجات تغطي على وجه الخصوص سوق المنتجات الزراعية، وليس المنتجات المشمولة من قبل الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية. والنتيجة هي بعض التوترات حيث من المرجح أن تسود المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الهامة الأخرى في الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية، مثل الحاجة إلى الحفاظ على الغابات[70].

يرتبط الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية ارتباطا وثيقا بالإتجار الدولي للأخشاب الاستوائية ومن المرجح أن يوسع نطاقه ليشمل سوق الأخشاب غير الاستوائية، ويبدو أنه من الضروري تحسين العلاقات المتبادلة بين منظمة التجارة العالمية والاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية على جميع الجوانب التي تؤثر على أنواع المنتجات الحرجية التي يغطيها هذا الأخير. ولدى منظمة التجارة العالمية قد ارت لمعالجة قضايا المنتجات الحرجية بكاملها لأنها منظمة تسعى إلى دمج الأسواق على الصعيد الدولي. ومع ذلك، يجب أن تكون منظمة التجارة العالمية قادرة على تنظيم المكاسب العامة وبعض المصالح الخاصة التي تمس رفاه السكان المحليين على المدى الطويل، لأن الغرض من التجارة الدولية هو تحسين نوعية حياة السكان، وبالتالي حماية موارد الغابات، وبقاء هؤلاء السكان على قيد الحياة .

[70] -Voir l'Article XX du GATT de 1994.

الفرع الرابع: الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006

اعتمد نص الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006 في جنيف في 27 جانفي 2006، بعد أسبوعين من المفاوضات المكثفة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التفاوض على اتفاق يهدف إلى إنجاح الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994 الموقع في جنيف في 26 جوان 1994. ويمثل الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006 تتويجا للأسئلة الهامة وعلى مدى عامين من المناقشات. وقد اعتمد هذا الاتفاق الجديد من قبل 33 دولة منتجة و 26 دولة مستهلكة. ويترتب على ذلك استعداد الأطراف في الاتفاقات السابقة للاستفادة بشكل أفضل من التطورات التي حدثت مند عام 1994 بإدراج أحكام تتعلق بأهمية الإدارة المستدامة للغابات والحفاظ على التنوع البيولوجي وحظر قطع الأشجار غير المشروع. ويشكل تحويل جزء من الغابات إلى محميات طبيعية مقياسا لحماية التنوع البيولوجي .

كما هو الحال في الاتفاق السابق، يتضمن الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006 اتفاقات يكون فيها الاختصاص بشأن الشواغل الاجتماعية والبيئية أوسع نطاقا ويضع الإدارة المستدامة للغابات في مقدمة الصدارة، وهو أحد الهدفين الرئيسيين للاتفاق.

يدعم الاتفاق الدولي لعام 2006 أيضا التمييز بين المساهمات الإلزامية لتغطية تنفيذ الاتفاق الدولي للأخشاب المدرية والتبرعات لتمويل مشاريع أو أنشطة محددة)المادة 18(.

ويهدف الاتفاق الجديد إلى حفز التوسع في سوق الأخشاب الاستوائية الدولية بما يتماشى مع الإدارة المستدامة للغابات الاستوائية وإصدار الشهادات للمنتجات الخشبية. وهذا ينطوي على تطبيق طابع يطلع المستهلكين على أصول الخشب وإنتاجه في ظل ظروف الاستغلال المستدام. وي ارفق هذا الالتزام الدولي التزامات بشأن التعاون الدولي والرصد والتقييم من أجل قياس التقدم المحرز في الاقتصاد العالمي للأخشاب والممارسات غير التمييزية في هذا

القطاع. كما يشير اتفاق عام 2006 أيضا إلى مكافحة الفقر ،وينظر في الأدوات المالية لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع .

مرة أخرى، فإن البلدان المنتجة التي تقاوم اقتراح توسيع نطاق الاتفاق الجديد ،تهدف إلى الاحتفاظ بسيادتها على موارد الغابات الطبيعية. ومن ناحية أخرى اعتبرت نفس البلدان أن اقتراح إدراج الإدارة المستدامة كالتزام قانوني هو محاولة من البلدان المتقدمة لمراقبة الغابات الاستوائية، عن ط ريق إخضاعها لنظام دولي[71].

ولذلك فإن الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006 يجمع هذه الموافقة المتناقضة. وقد وافقت البلدان المنتجة على ذلك شريطة أن تتعهد البلدان المستوردة بالعمل في نفس الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، صرحت البلدان المنتجة أن الغرض من اتفاق عام 2006 كان بالأحرى أن يوفر دليلا للممارسات الجيدة بدلا من وضع قواعد ملزمة. والهدف منه هو تعزيز قدرة الأعضاء على تنفيذ استراتيجية للإدارة المستدامة للأخشاب المعتمدة.

فمن خلال تبسيط أهداف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006، يمكن تقسيمها إلى أربع مجالات .يحظر هذا الاتفاق أولا التمييز في السوق ويحدد إطارا للتشاور والتعاون العالمي بشأن جميع جوانب الصناعة الدولية)المادة 34(. ثانيا، يعزز هذا الاتفاق الإدارة المستدامة للغابات من قبل المنتجين ويدعم بقوة مكافحة الفقر. ثالثا، يشجع الاتفاق على تطوير سوق الأخشاب تدار بطريقة مسئولة وقانونية، فضلا عن تجارة المنتجات غير الخشبية والاعت ارف بأهمية الخدمات البيئية للغابات الاستوائية. وأخيرا، هناك حاجة إلى تعزيز توافر الموارد المالية ونقل التكنولوجيا لتمكين الإدارة المستدامة لهذه الغابات)المادة26 من اتفاق 2006(.

[71] -Id, article 2 (4).

وعليه يمكن القول بأن الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006 هو الاتفاق الوحيد المكرس خصيصا للغابات والأخشاب. وهو أحد الصكوك الدولية القليلة التي يمكن حشدها لتحسين الإدارة العالمية للغابات .

الخـــاتمـة

نخلص في خاتمة بحثنا هذا إلى أن الحماية القانونية للغابات في التشريع الدولي ، أصبحت ضرورة وذلك لحمايتها من التدهور والزوال والتي لم تعد مسألة خاصة وإنما مسألة لا تعترف بالحدود لتصبح عامة ودولية، ولأننا نعيش في مجتمع واحد فيجب أن نسعى جميعا لحماية هذا الكوكب من كافة عناصر التدهور. والواقع أنه مع انتهاء الدارسة لمختلف المسائل التي تثيرها حماية الغابات، فإنه يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتي نستطيع انطلاقا منها تقديم بعض التوصيات الهامة:

- على الرغم من اعتماد مئات الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن البيئة، فمن الواضح أن الغابة على نطاق عالمي استمرت في التدهور.

- تتميز هذه الأزمة ببعدها العالمي.

- استنادا إلى نمو السوق العالمية والزيادة المستمرة في التبادلات التجارية يتطلب حل الأزمة قبل كل شيء تغييرا عميقا في وضعنا التنموي، بالإضافة إلى الوعي والتعبئة الجماعية للدول نحو هدف جديد للتنمية الدولية، والتنمية المستدامة.

- الافتقار إلى الإرادة السياسية والاستراتيجيات الفعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي والافتقار إلى قانون راسخ للغابات، ونقص الموظفين والموارد المالية للحكومات، تجعل غابات العالم في أزمة بسبب ضغوط شديدة لإزالة الغابات وتدهورها.

- بالنسبة للغابات، كان مؤتمر ريو فرصة ضائعة. تم التخلي بسرعة عن المفاوضات حول اتفاقية دولية محتملة بشأن الغابة لصالح نص غير ملزم، إعلان مبادئ غير ملزمة قانونا ولكن موثوقة، من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة.

– يشير العنوان بوضوح إلى إحراج المجتمع الدولي والقيود المفروضة على هذا النوع من التنظيم التقليدي، لأن الحاجة إلى المزيد من المعايير الموضوعية أصبحت أكثر وضوحا. ومع ذلك، فإن اهتمام لجنة الاستدامة التابعة للأمم المتحدة بمسألة الإدارة المستدامة للغابات تعزز وعد المجتمع الدولي بالنظر في حالة القضية والتفكير في الآثار المترتبة على المستقبل، على الصعيد الدولي.

– بعد ريو، هناك معاهدة متعددة الأطراف واحدة فقط وهي الاتفاقية الدولية للأخشاب المدارية، تأخذ في الحسبان الوظائف العامة للغابات، ولكن فقط تلك الخاصة بالغابات الاستوائية.

– وبالنظر إلى النتائج التي تم الحصول عليها لكل سؤال من الأسئلة البحثية، فإن على المستوى الدولي لا يبدو أن قواعد قانون حماية الغابات الدولي وتلك المتعلقة بالتجارة تضمن حماية الغابات واستغلالها المستدام. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن المهمة هائلة وأن المؤسسات الحالية تبدو غير مجهزة تجهيزا جيدا للتعامل معها.

– هناك حاجة إلى تعزيز نظام الحكم العالمي فيما يتعلق بالغابات بشكل كبير. ينبغي إيلاء أولوية الاهتمام لمفهوم الحاجة إلى اتفاقيات أخرى أكثر جدية لتعزيز الحماية التي يوفرها القانون الدولي للغابات.

– ومن بين التحسينات التي يتعين إدخالها، مازال وضع اتفاقية دولية بشأن الغابات يهدف إلى تشكيل معايير عالمية للإدارة المستدامة للغابات هو الحل الأفضل. تستند هذه التوصية إلى ملاحظة مفادها أن إدارة الغابات، على المستو ى العالمي، لا تفي بالتوقعات.

– ينبغي أن يكون الهدف من الاتفاقية هو اعتماد خطط ديناميكية، لتقييم الغابات والمصالح الاقتصادية المتعلقة بإدارة الغابات.

– بالنظر إلى الفجوات الكثيرة و المنتشرة في مختلف الصكوك المتعددة الأطراف، فلا شك أن قضايا الغابات ستكون أكثر وضوحا إذا تم التعامل معها في صك واحد.

– كما يجب الاعتماد على وسائل الإعلام في التوعية بالأخطار التي تهدد الغابة وذلك بالتشجيع على فتح قنوات متخصصة في الإعلام البيئي، بالإضافة إلى تكثيف الدورات التدريبية التوعوية المتعلقة بحماية الغابات لقادة الرأي من مسؤولي الإدارات ورؤساء النوادي والجمعيات البيئية ، وغيرهم ممن يمكن أن يتضمن عملهم جانب التوعية.

– إشراك المواطن في العمل البيئي من خلال إعلامه بما يجري في البيئة خاصة ما تعلق بتدهور الغابات وزوالها، وظاهرة الاحتباس الحراري و ظاهرتي التصحر والانجراف الناتجة عن إزالة الغابات.

– العمل على تشجير الغابات وزيادة المساحات المغروسة منها وتعويض الفاقد من الأشجار والشجيرات التي تعرضت للإزالة أو القطع أو الإتلاف.

– وأخيرا نقترح التشديد في العقوبات المكرسة للجرائم المرتكبة ضد الثروة الغابية سواء تعلق الأمر بالغرامات أو العقوبة السالبة للحرية بالنسبة للجنح والمخالفات المنصوص عليها بموجب قانون الغابات، والتي لا تعبر في كثير من الأحيان عن جسامة الفعل ولا تشكل ردعا بالمعنى الحقيقي للمخالفين .

الفهرس

إهداء	أ

شكر	ب
مقدمة	2
الفصل الأول الغابة و ضرورة حمايتها من المخاطر	5
المبحث الأول: ماهية الغابات	5
المطلب الأول: مفهوم الغابات	5
الفرع الأول: تعريف الغابات	6
أولا: التعريف الفقهي	6
ثانيا: تعريف الغابة وفق ميثاق الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي	6
ثالثا: تعريف الغابة وفق ميثاق الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي	7
رابعا: تعريف الغابة وفق منظمة الأغذية والزارعة الدولية	7
الفرع الثاني: انواع الغابات	8
أولا: الغابات المدارية	8
ثانيا: الغابات المخروطية	9
ثالثا: الغابات النفضية	9
المطلب الثاني: وظائف الغابة	10
الفرع الأول: الوظيفة الاقتصادية	10
ثانيا: الوظيفة الاجتماعية	11
الفرع الثالث: الوظيفة الإيكولوجية	11
المبحث الثاني: الاهتمام الدولي بالغابات	12
المطلب الأول: قضايا الغابات العالمية وأثرها بين الشمال والجنوب	12
الفرع الأول: الجوانب التاريخية للغابات	13

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على العلاقات بين الشمال والجنوب	15
المطلب الثاني: التقدم المحدود في الحماية القانونية للغابات قبل مؤتمر ريو	19
الفرع الأول: الحفاظ على الطبيعة	19
الفرع الثاني: مؤتمر ستوكهولم واتفاقية اليونسكو للتراث العالمي 1972	21
أولا: مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972	21
ثانيا: اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي	23
الفرع الثالث: اتفاقية رامسار ، والميثاق العالمي للطبيعة والغابات	24
أولا اتفاقية رامسار	24
ثانيا: الميثاق العالمي للطبيعة والغابات	25
الفرع الرابع: تقرير بورتلاند والغابات	26
الفرع الخامس: المؤتمر العالمي العاشر للغابات	29
الفرع السادس: المبادرات وخطط العمل الإقليمية الأخر ى	30
الفصل الثاني الاليات القانونية لحماية الغابات	34
المبحث الأول: الاليات القانونية لحماية الغابات خلال مؤتمر ريو	34
المطلب الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وحماية الغابات	35
الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة	35
الفرع الثاني: رهانات وعقبات مؤتمر ريو	37
الفرع الثالث: موقف المنظمات غير الحكومية بشأن الغابات	40
المطلب الثاني: نتائج مؤتمر ريو	40
الفرع الأول: بيان المبادئ المتعلقة بالغابات	41
أولا: إعلان الغابات غير الملزم قانونا: هل هو طريق مسدود أو حل توفيقي؟	41
ثانيا: مبادئ الغابات: مجرد نية أو دافع للعمل؟	43

ثالثا: نطاق وحدود مبادئ الغابات	44
رابعا: النظر في المعارضة بين الشمال والجنوب	46
الفرع الثاني: إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والغابات	47
أولا: لمحة عامة عن إعلان ريو	48
ثانيا: إعلان ريو والمبادئ التي تسري على الغابات	48
الفرع الثالث: الاتفاقيات الموقعة في ريو وحماية الغابات	52
أولا: الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ	52
ثانيا: اتفاقية التنوع البيولوجي وحماية الغابات	53
المبحث الثاني: اليات القانونية لحماية الغابات بعد مؤتمر ريو	54
المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	55
الفرع الأول: لجنة التنمية المستدامة وغيرها من الصكوك لمكافحة التصحر	56
الفرع الثاني: أهداف اتفاقية مكافحة التصحر	58
الفرع الثالث: نطاق وحدود اتفاقية مكافحة التصحر	60
المطلب الثاني: الاليات الدولية الأخرى لصالح حماية الغابات	61
الفرع الأول: مؤتمر جوهانسبورغ 2002	62
الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+ 20)	64
الفرع الثالث: إعلان الغابات 2014	66
الفرع الرابع: الغابات وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية	68
المطلب الثالث: تجارة المنتجات الغابية والمعاهدات الدولية	70
الفرع الأول: العلاقة بين التجارة وحماية الموارد الغابية	70
الفرع الثاني: تجارة المنتجات الغابية والاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية	73
الفرع الثالث: تنفيذ الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994	76
الفرع الرابع: الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 2006	80

الخاتمة	**83**
الفهرس	**87**
قائمة المصادر و المراجع	**92**

قائمة المصادر و المراجع

أولا: باللغة العربية

1- المراجع العامة:

[1] [1]- إبراهيم محمد العناني، "البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية الدولية"، مجلة السياسة الدولية ،دار نشر ،العدد 110، مصر

[2] [2] - البلدان المدرجة في المرفق الأول: البلدان التي كانت أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في عام 1992 وبلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي تسمى الاقتصاد في مرحلة انتقالية .

[3] [3]- المادة 1، الأهداف، قد انتقدت المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية بسبب سياستها المتعلقة باستغلال الغابات الاستوائية.

[4] [4]- المادة 10 فقرة 4 من اتفاقية مكافحة التصحر.

[5] [5]- المادة 4 الفقرة 1 (ب)، من اتفاقية التغير المناخي.

[6] [2] [6] - المجموعة السابعة: هي مجموعة نقاش وشراكة اقتصادية مكونة من سبع دول اشتهرت في عام 1975 .

[7] [7]- الهدف الخامس من إعلان نيويورك 2014، الذي ينص على: " استعادة 150 مليون هكتار من الأراضي الحرجية المتدهورة أو تطهيرها قبل عام 2020، وزيادة معدل الاسترجاع العام فيما بعد وذلك باستعادة 200 مليون هكتار على الأقل بحلول عام 2030 ".

[8] [3] [8]- أنظر على وجه الخصوص حول هذا الموضوع تقرير الخلاصة جيو - 3، توقعات البيئة العالمية 3، المنظور في الماضي والحاضر والمستقبل، اليونيب ،2002، الفصل 1، ص 7-25.

[4] - [1] أنظر على وجه الخصوص حول هذا الموضوع تقرير الخلاصة جيو - 3، توقعات البيئة العالمية 3، المنظور في الماضي والحاضر والمستقبل، اليونيب ،2002، الفصل 31-42، ص

[9] [5] - أنظر على وجه الخصوص حول هذا الموضوع تقرير الخلاصة جيو - 3، توقعات البيئة العالمية 3، المنظور في الماضي والحاضر والمستقبل، اليونيب ،2002، الفصل 1، ص 47-49

[10] [10]- تتمثل في : الجفاف على مدار السنة، ولاسيما هطول الأمطار غير المتكافئ، والجفاف المتكرر، إلخ

[11] [6] [11]- تقرير بورتلاند، مستقبلنا المشترك، المرجع السابق.

[12] [12]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من 26 أوت إلى 4 سبتمبر .2002 [13]- حسونة عبد الغني ،"الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2012-2013.

[7] **14**- دليل لاتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة)رامسار، إيران ،1971(، غلاند_سويسرا، أمانة اتفاقية رامسار ،2006.

15- راجع إعلان نيويورك بشأن الغابات 2014، ص 2.

[8] **16**- "القانون الناعم يشمل الوثائق التي لا يمكن معارضتها مباشرة أمام المحاكم، ولكن مع ذلك لها تأثير على العلاقات الدولية، وفي نهاية المطاف على القانون الدولي.

[9] **17**- اتفاق الأخشاب المدارية لعام1994

18- الفصل 10 من جدول أعمال القرن 21 يمكن له أن يساعد في دعم اتفاقية مكافحة التصحر في مكافحة التعرية وتعزيز حماية التربة.

19- يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الاقتصاد الأخضر" على أنه: "نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة."

.20- محمد عبد الوهاب بدر الدين، "إدارة الغابات والمراعي،" الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية ،1995، ص 550

21 مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية ،المرجع السابق، ص 7

[22] -كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة يحرر السوق العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، الموقع في 20 أكتوبر 1947 من قبل 23 الدول الأطراف ودخل حيز النفاد في 01 جانفي 1948 وفي عام 1994 أنشئت منظمة التجارة العالمية .

23- علي محمد حسين التلال، يونس محمد قاسم الآلوسي، "الغابات العامة"، الجزء الأول، هيئة المعاهدة الفنية، بغداد ،1989 ص11.

[24]- علي بن عبد الله الشهري، "حرائق الغابات الأسباب وطرق المواجهة"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية

[25]- مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية، الفصل الأول والثاني، الدليل الإرشادي حول "الرقابة على الغابات دليل للأجهزة العليا للرقابة "، ترجمة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية، الهاشمية ،2011/4/1، ص 17.

26- عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، " جغرافية القارة الإفريقية وجزرها "، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ،2000، ص 99.

27- حسام الدين جاد الرب، " جغرافية أفريقيا وحوض النيل "، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة ،2005 ص 80.

28_ محمد خميس الزوكه، " الجغرافية الاقتصادية للعالم "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2004، ص 124.

[29] - عبد الكريم بالحسن محمد الزوي، "الحماية الجنائية للغابات"، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة التخصص العالي(الماجستير)، قسم القانون الجنائي، كلية القانون، جامعة قاريونس، الجماهيريـة العربية الليبية ،2010 ص 20.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1 - J. VOLGER et M. IMBER (eds), « The Environment and Iternational Relations », London, Routledge, p. 5976.

2 - Mario BETTATI, « Le Droit international de l'environnement », Odile Jacob, Paris, 2012, p 21.

3- Maurice MORELL, « Un regard sur la foresterie à l'horizon 2050 », Unasylva, vol. 52, n° 204, janvier 2001

4 - S.DOUMBE-BILLE, op.cit, p. 122.

– 90.

5 -Carlos MILANI et Chloé KERAGHEL, op.cit, p. 3.

6 -Carlos MILANI et Chlowé KERAGHEL, « Les mouvements altermondialistes et la définition d'une problématique légitime sur le développement durable »

8-Jacques LIAGRE, « Développement durable ou des forets ou des hommes »,

9 -Jacques LIAGRE, op.cit.

10-José Roberto PEREZ- SALOM, « Les nations unies et la lutte contre la désertification avec examen particulier du cas de la région de la méditerrané et international », revue Hellénique de droit international, N° 1, 1997, p. 89

11-Journée mondiale de la lutte contre la désertification et la sécheresse, 17 Juin 2006.

12 -La Journée internationale des forets de l'ONU,

13-M. A. MEKOUAR, op. cit, p. 149-157.

14-Maurice KAMTO, « La désertification aperçu écologique pour une convention sur les zones désertique, arides semi aride et sèches subhumides », in Michel Prieur Stéphane DOUMBLE-BILLE, « droit de l'environnement et

15-Michel LAGARDE, « Du rôle du droit national dans la protection des forets », dans M. PRIEUR et S.

16 -S. DOUMBE-BILLE, ibid.

17 -Simon DALBY, « Security Modernity, Ecology : The Dilemmas of Post-Cold War Security Discourse » Alternatives, vol. 17 (1), 1992, p. 95-.431

18 -Voir CEE, Commission, La conservation des foret tropicales : rôle de la Communauté, Journal officiel, n.° C

développement durable », 1994, p. 151.

DOUMBE-BILLE, ibid., p. 69-77.

foret, op.cit.

Lele SHARACHCHANDRA, « Sustainable Development : A Critical Review », World Development Alexandria (US), vol. 19, n.° 6, 1991, p. 607-.126

-Michael REDCLIFT, « Sustainable Development : Exploring the contradiction », London/New York Rontledge, 1989, p. 221.